

الطلاق المعلق

إعداد

د. صباح بنت حسن إلياس

الأستاذ المشارك بقسم الشريعة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة أم القرى

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم أجمعين.

إن العلاقة الزوجية هي رابطة وثيقة كما وصفها الله عز وجل بقوله: " وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا " "النساء: 21"، وذلك لما يترتب عليها من حياة أفراد يُكَوِّنون باجتماعهم نواة المجتمع، لكن قد تعتري تلك العلاقة بعض منغصات الحياة، والتي تؤدي إلى حلّ تلك الرابطة وفكّ عقدها، نظراً لما يتعرض له المرء من ضغوط وكبدٍ ونكد في معيشتة، قال تعالى: " لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ " "البلد: 4" أي في مشقة وتعب، والذي ينتج عنها الكثير من الضغوط التي قد تزيد وتنخفض، والتي قد يتصرف معها الإنسان بما لا يتوافق مع الرشد والصواب، وخاصة عند حصول الخلافات والمنازعات الزوجية، إذ قد يتفوه الرجل بعبارات تتضمن الطلاق تهديداً أو منعاً أو تخويفاً أو عقوبة أو تأديباً، مستعملاً فيها ألفاظ الطلاق بأنواعها الصريح منها والكنائية، تنجيهاً أو تعليقاً.

وصيغ التعليق من الصيغ المستعملة بوجه عام في استخدامات الناس المتنوعة، على الصعيد الخاص والعام، في حال الرضا والغضب، ولها في الشريعة الإسلامية أحكام متنوعة بين الخصوص والعموم، قال تعالى: " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ " "التوبة: 6"، وفي هذا البحث المختصر سأتكلم عن الطلاق فيما لو علقه الزوج على أمر ما، معناه وأنواعه وحكم كل نوع، وذلك نظراً لأهمية هذا الموضوع والتي تتجلى في الآتي:

١. عبارات التعليق هي من الأساليب اللغوية الدارجة في ألسنة الناس عموماً، في مجالات كثيرة منها النذر واليمين وسائر العقود.

٢. يترتب على التعليق أحكام شرعية خاصة وعامة يجب الالتزام بها والوقوف عندها.

٣. الطلاق أمر هام يجب العناية به، لما يترتب عليه من فك عقدة الزوجية مؤقتاً أو مؤبداً، وتعليقه يترتب عليه الكثير من الأحكام التي اختلف فيها العلماء قديماً وحديثاً، كيمين الطلاق، والطلاق في الحيض والمعلق عليه، وهو من الأمور المستمرة والمتجددة في حياة الناس ويكثر تساؤلهم فيه، واستفتاؤهم عنه، قديماً وحديثاً، لذا كان من الضروري تسليط الضوء عليه، سواء كان بصورة تفصيلية أو مختصرة.

ونظراً لأن الفقهاء توسعوا كثيراً في الحديث عن الطلاق المعلق، ويصعب الإمام بتلك الأحكام بصورتها المفصلة كما في الرسائل العلمية والكتب التخصصية، لذا وددت تسليط الضوء على هذا الموضوع بشيء من الاختصار والتركيز والترتيب والتنظيم، والذي يستلزم تنقيح الأقوال والأدلة ومناقشتها واستخراجها من بطون أمهات الكتب على اختلاف المذاهب، وخاصة أنه من الموضوعات المتداخلة في كتب الفقه، والذي يحتاج إلى دراية ومعرفة وتمرس في قراءة النصوص وفهمها، وهذا الاختصار والتنظيم ليتوافق مع خصائص المجالات العلمية، وليكون أقرب إلى التعرف والفهم للقارئ، وأيسر عند إرادة الرجوع إلى حكم فيه دون الغوص في التفصيلات الجانبية، أو الحاجة إلى التعمق في فهم النصوص الفقهية، والتي قد تشغل القارئ أو الباحث عن مراده.

وقد نهجت فيه منهج البحث في الفقه المقارن، والذي يتمثل في المنهج الوصفي الوثائقي، والذي يعتمد عرض الآراء والمذاهب، مأخوذة من مصادرها، وأدلة كل مذهب مرتبة في عرضها بحسب ترتيب قوة

مصادر الأدلة، كما هو معروف، بتقديم الأدلة من القرآن الكريم واتباعها ما هو مأخوذ من السنة ثم الإجماع ثم القياس والعقل، وهكذا، وبحسب توافر الأدلة لكل مسألة، ثم مناقشتها، والترجيح بينها ما أمكن، وقد اعتمدت في الغالب أيضاً في ذلك

"أي في الترجيح" على المصادر تقوية لما أرجح وأختاره.

وقد تفرق مسائل البحث عن بعضها في عرضها، طولاً وقصراً، بحسب شدة الخلاف وقوته، وبحسب عرض الفقهاء لها طولاً وقصراً في كتبهم، بل قد يجد القارئ أن بعضهم قد تناول بعض المسائل دون البعض الآخر، فيعز الكلام فيها، ويقل الاستشهاد لها، والاستدلال عليها، وقد تخلو من الترجيح لعدم الحاجة إلى ذلك لقلة الخلاف.

وفي تخريج الأحاديث والآثار قد أكتفي بما ورد في الصحيحين أو أحدهما، وإلا اعتمدت كتب السنن الأربعة وغيرها من كتب الحديث والتخريج، وقد لا أجد في كتب الحديث والتخريج نص الحديث المستشهد به في المرجع الفقهي "حيث يعتمد بعض الفقهاء على الرواية بالمعنى" فأشير إلى ما ذكر فيه في كتب التخريج.

ولقد قسمت البحث إلى المباحث الرئيسية الآتية:

المبحث الأول: معنى التعليق وحكمه، ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى التعليق.

المطلب الثاني: أنواع التعليق.

المطلب الثالث: حكم التعليق.

المبحث الثاني: التعليق بعد عقد النكاح "التعليق في الملك"، ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعليق على الشرط، ويتضمن أربعة فروع:

الأول: هل الطلاق المعلق على شرط، يمين؟

الثاني: حكم يمين الطلاق.

الثالث: التعليق على المشيئة.

الرابع: التعليق على المستحيل.

المطلب الثاني: التعليق على الزمن.

المطلب الثالث: التعليق بالصفة، ويتضمن فرعاً واحداً:

حكم وقوع الطلاق في الحيض.

المطلب الرابع: حكم الوطء زمن التعليق.

المبحث الثالث: التعليق قبل عقد النكاح "التعليق بالملك".

وهذه المباحث تختلف طولاً وقصراً، بحسب الموضوعات التي يشملها كل مبحث، والمندرجة تحت عنوانه، وقد قدمت على تلك المباحث تمهيداً يتضمن معنى الطلاق لغة واصطلاحاً توطئة لأحكام تعليقه، وختمتها بالخاتمة وضممتها أهم النتائج المستفادة من البحث.

التمهيد

قال تعالى: " الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ " "البقرة: 229"، وقال تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ " "الطلاق: 1"، فأصل الطلاق في اللغة اسم من طَلَّقَ بالتخفيف، بمعنى التخلية والإرسال، ومنه: انطلق الرجل ينطلق انطلاقاً، وأطلقتها إطلاقاً، قال تعالى: " انْطَلِقُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ " "المرسلات: 29"، ومن المجاز: رجل طلق اللسان -بالفتح والكسر- وطلّقه أي فصّحه، قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: " وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي " "الشعراء: 13"، ومن المجاز أيضاً قولهم طَلَّقَتِ المرأة طلاقاً فهي طالق: إذا بانت من زوجها، ويقال طَلَّقَتِ بالفتح، والضم أكثر، ويقال: أنت طالق، ولا يقال: طالقة، قال ابن الأنباري: إذا كان النعت منفرداً به الأنثى دون الذكر لم تدخله الهاء نحو طالق وطامث وحائض، ويقال: طالقة إن شاء الله غداً، لأن الصفة غير واقعة، قال الليث: كذلك كل فاعلة تُستأنف لزمته الهاء. كما يقال: أطلقها بعلمها طَلَّقَهَا إطلاقاً وتطليفاً^(١)، إلا أنهم

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة "420/3، 421" "ط ل ق"، تاج العروس "424/6، 425" "ط ل ق"، المصباح المنير "ص376" "ط ل ق".

لكثرة استعمال اللفظين فرقوا بينهما، ليكون التطليق مقصوداً في الزوجات، وبذلك أنزل القرآن: " يَا أَيُّهَا

النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ " "الطلاق: 1" والاسم منه الطلاق (٢).

والطلاق في الاصطلاح هو: رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص (٣)، وأشار بعضهم إلى اللفظ المخصوص

فقال: حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه (٤)، وأشار آخرون إلى أن حل العقد قد يكون كلياً أو جزءاً

فقال: حل عقد النكاح أو بعضه (٥).

(٢) الكشف والبيان "تفسير الثعلبي" 169/2.

(٣) فتح القدير " 463/3.

(٤) مغني المحتاج " 279/3.

(٥) كشف القناع " 232/5.

المبحث الأول

معنى التعليق وأنواعه وحكمه

المطلب الأول

معنى التعليق

التعليق في اللغة: يقال: علق الشيء بالشيء ومنه وعليه تعليقاً، أي ناطه، وتعلق الشيء: لزمه. (٦)

اصطلاحاً: هو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى. (٧)

المطلب الثاني

أنواع التعليق (٨)

النوع الأول: التعليق بعد عقد النكاح:

ويُطلق عليه الفقهاء التعليق في الملك، وهو تعليق الرجل طلاق المرأة وهي زوجة له، وهو ثلاثة أنواع:

١. معلق بشرط، كقوله: أنت طالق إن دخلت الدار.

٢. معلق بزمان، أو مضاف إلى المستقبل، كقوله: أنت طالق غداً.

٣. معلق بصفة، كقوله: أنت طالق إن حضت.

(٦) انظر: تاج العروس (علق) (٢٣/٧).

(٧) الكليات (ص ٥٥٢)، الدر المختار (مع حاشية ابن عابدين) (٣٤١/٣).

(٨) تختلف تقسيمات العلماء للتعليق في الطلاق، حيث أدخل بعضهم التعليق بالزمان ضمن التعليق بالصفة، وهذا التقسيم أوضحها وأقربها للفهم والاستيعاب والتطبيق. انظر: المبسوط "96/6"، بدائع الصنائع "131/3، 132"، التهذيب "45/6"، الحاوي "84/13".

النوع الثاني: التعليق قبل عقد النكاح:

ويُطلق عليه الفقهاء التعليق بالملك، وهو تعليق طلاق المرأة على ما لو تزوجها مستقبلاً.

مثاله: أن يقول الرجل لأجنبية: إن تزوجتك فأنت طالق، أو يقول:

إن تزوجت فلانة فهي طالق.

المطلب الثالث

حكم تعليق الطلاق

اختلف العلماء في حكم تعليق الطلاق بين الصحة وعدمها على فريقين:

الفريق الأول: الظاهرية^(٩):

قالوا: لا يصح تعليق الطلاق بسائر أنواعه، ولا يقع الطلاق به.

الفريق الثاني: جمهور العلماء "الحنفية"^(١٠) والمالكية^(١١) والشافعية^(١٢) والحنابلة^(١٣):

قالوا: يصح تعليق الطلاق، في الجملة على خلاف بينهم في بعض التفاصيل.

حجة الظاهرية في عدم صحة التعليق:

(٩) المحلى "213/10".

(١٠) بدائع الصنائع "126/3"، الاختيار "140/3".

(١١) مقدمات ابن رشد "263/2"، الشرح الكبير "دردير" "389/2"، مواهب الجليل "68/4"، هذا وقد ذكر المالكية أن حكم التعليق الكراهة وقيل: الحرمة.

(١٢) التهذيب "45/6"، فتح العزيز "59/9"، روضة الطالبين "114/8".

(١٣) الشرح الكبير "مع المغني" "380/8"، المبدع "324/7"، كشاف القناع "284/5".

١. إنه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك. وقد علمنا الله تعالى الطلاق على المدخول بها وغير المدخول بها، وليس هذا فيما علمنا ^(١٤)، وقد قال الله تعالى: "وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ" "الطلاق: 1".

٢. إن كل طلاق لا يقع حين إيقاعه، فمن المحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه ⁽¹⁵⁾

٣. لا يصح تعليق الطلاق قياساً على النكاح والرجعة حيث لا يصح فيهما التعليق، كمن قال: إذا دخلت الدار فقد راجعت زوجتي المطلقة، أو قال: قد تزوجتك ⁽¹⁶⁾ اعترض عليهم:

١. لا يصح قياس الطلاق على النكاح والرجعة لخطورتهما حيث لا يصح فيهما تعليق؛ لأنهما استباحه للبضع بخلاف الطلاق.

٢. إن تعليق النكاح منافي للمقصود، أما الطلاق فهذا التعليق لا ينافيه ⁽¹⁷⁾.

حجة الجمهور على صحة التعليق:

من الكتاب:

١. عموم آيات الطلاق لم تفرق بين المنجز والمعلق، من ذلك:

قوله تعالى: "الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ" "البقرة: 229".

^(١٤) المحلى "213/10".

^{١٥} المحلى "213/10".

^(١٦) انظر: المحلى "213/10".

^(١٧) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته "6975/9".

١. قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " "المائدة: 1".

وجه الدلالة:

العقود هي ما عقده المرء على نفسه ويدخل في العقود عقد اليمين والنذر وسائر العقود اللازمة في الشرع⁽¹⁸⁾، والوفاء بها واجب، فإذا ألزم نفسه شرطاً وجب الوفاء به.

من السنة:

١. قوله: صلى الله عليه وسلم «المسلمون على شروطهم»⁽¹⁹⁾.

وجه الدلالة: الحديث صريح وعام في اعتبار ما يشترطه الشخص على نفسه أو على الآخرين.

٢. عن أبي هريرة قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التلقي، وأن يبتاع المهاجر للأعرابي، وأن تشترط المرأة طلاق أختها»⁽²⁰⁾.

وجه الدلالة: مفهوم الحديث أن المرأة إذا اشترطت ذلك فطلق أختها وقع الطلاق، لأنه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى⁽²¹⁾.

٣. سئل ابن عمر رضي الله عنه : طلق رجل امرأته البتة إن خرجت. فقال ابن عمر : «إن خرجت فقد بتت منه وإن لم تخرج فليس بشيء»⁽²²⁾.

^(١٨) انظر: مقدمات ابن رشد "262/2".

^(١٩) أخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس "ص416" "1356" وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأبو داود: كتاب الأقضية، باب في الصلح "ص570" "3593"، قال الألباني: صحيح، إرواء الغليل "142/5" "1303".

^(٢٠) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الطلاق "398/5" "2727".

^(٢١) انظر: فتح الباري "398/5".

٤. عن ابن عباس رضى الله عنه ، أنه كان يقول في رجل قال لامرأته هي طالق إلى سنة: " هي امرأته

يستمتع منها إلى سنة" (23)

٥. عن سعيد بن المسيب والحسن وعطاء -رحمهم الله- أنهم قالوا: «إن بدأ بالطلاق أو آخر فهو أحق

بشرطه" (24)

من العقل:

الطلاق من باب الإسقاطات، وما كان من باب الإسقاطات يجوز تعليقه على شرط كالعتق (25). والذي

يدل على صحة التعليق في العتق:

١. ما روي عن أبي ذر قال لغلام له: هو عتيق إلى الحول (26).

٢. ثم إن الشرع ورد بالتدبير -وهو تعليق العتق بالموت- فالطلاق والعتق يتقاربان في كثير من

الأحكام، وبناءً على ذلك يجوز التعليق في كثير من الأحكام (27).

اعترض عليهم:

(٢٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون
"481/9".

(٢٣) أخرجه البيهقي: كتاب الخلع والطلاق، باب الطلاق بالوقت والفعل "356/7".

(٢٤) أخرجه البخاري تعليقاً: كتاب الشروط، باب الشروط في الطلاق "398/5"، وأخرجه عبد الرزاق موصولاً: كتاب الطلاق، باب الرجل
يخلف بالطلاق في فعل شيء ويقدم الطلاق "378/6" "11273".

(٢٥) انظر: فتح العزيز "59/9، 60".

(٢٦) أخرجه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق، باب لا يطلق حتى يحل الأجل "70/4"
"17896".

(٢٧) انظر: فتح العزيز "59/9، 60".

أولاً: إن هذا في كل عقد أمر الله تعالى بالوفاء به، أو ندب إليه، لا في كل عقد جملة، ولا في معصية، ومن المعاصي أن يطلق بخلاف ما أمر الله به (28).

ثانياً: إن الطلاق المعلق على أجل ونحوه مشروط بشرط ليس في كتاب الله فهو باطل (29) وقد قال صلى الله عليه وسلم: «ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» (30).

والراجع -والله تعالى أعلم:-

هو ما ذهب إليه الجمهور من صحة تعليق الطلاق وذلك:

• لأن التقييد بالشروط في الكتاب والسنة لا يحيط به الحصر، فضلاً عن كلام العرب وهو يجري في جميع الأبواب (31).

• إن الطلاق المعلق ليس بمعصية، لما ورد عن الصحابة والتابعين من صحة التعليق فيه.

• إن الوفاء بالعقود يكون ابتداءً وانتهاءً، أي حال العقد وحال الحل، فيجب الالتزام بالشرط فيه.

الحكمة من التعليق:

إن المرأة قد تخالف الرجل في بعض مقاصده فتفعل ما يكرهه، وتمتنع عما يرغب فيه، ويكره الرجل طلاقها من حيث إنه أبغض المباحات، ومن حيث إنه يرجو موافقتها، فيحتاج إلى تعليق الطلاق بفعل ما يكرهه أو ترك ما يريده، فإما أن تمتنع ولا تفعل فيحصل غرضه، أو تخالف فتكون هي المختارة للطلاق (32).

(٢٨) المحلى " 213/10".

(٢٩) انظر: المحلى " 215/10".

(٣٠) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الولاء "فتح الباري" " 400/5".

" 2729"، ومسلم: كتاب العتق، باب الولاء لمن أعتق " 146/10".

(٣١) انظر: السيل الجرار " 349/2، 350".

المبحث الثاني

التعليق بعد عقد النكاح

(التعليق في الملك)

المطلب الأول

التعليق على الشرط

التعليق على الشرط هو : ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى بحرف الشرط، تسمى الأولى جملة الشرط، والثانية جملة الجزاء.

أو هو : ترتيب شئ غير حاصل على شئ حاصل ب (إن) أو إحدى إخوانها (33). فالشرط هو تعليق

شئ على شئ (34)

جملة الشرط : ما دخل فيها حرف الشرط ، وهى ما جعلها الخالف علماً على حصول الجزاء (35).

جملة الجزاء : ما علق بالشرط ، وقد يكون مانعا من تحصيل الشرط إذا كان الشرط مرغوبا عنه لوقاحة

(33) فتح العزيز " 59/9 ، 60".

(33) المبدع (324/7)، كشاف القناع (284/5)

(34) مختصر النحو (ص219)

(35) انظر: بدائع الصنائع (21/3)

عاقبته ، وقد يكون حاملاً على تحصيله لحسن عاقبته⁽³⁶⁾.

أدوات الشرط⁽³⁷⁾:

إما حروف وإما أسماء ، والحروف هي:

- "إن، إذما" وهي تفيد التعليق فقط.

- "لو" امتناع لامتناع.

- "لولا" امتناع لوجود.

- "لما" وجود لوجود.

- "كلما" تدل على الزمان وهي تفيد التكرار.

والأسماء هي:

- "مَنْ" للعاقل.

- "ما ومهما" لغير العاقل.

- "أين، أنى، حيثما" تدل على المكان.

- "متى، أيان" تدلان على الزمان.

- "كيفما" يدل على الحال.

⁽³⁶⁾ المرجع السابق ، الصفحة نفسها

⁽³⁷⁾ انظر: التطبيق النحوي "ص66-69"، النحو الكافي "ص220-223"، "ص231-

236" شرح قطر الندى "ص96-101"، مختصر النحو "ص219-221"، "ص223".

- "إذا" لما يستقبل من الزمان.

- "أي" لجميع المعاني المتقدمة.

التراخي أو الفور في حروف الشرط⁽³⁸⁾:

حروف الشرط على التراخي حال الإثبات، مثل قوله: «متى دخلت فأنت طالق» يقتضي أي زمان دخلتِ

فأنت طالق، وذلك شائع في الزمان كله، فأَي زمان دخلت وجدت الصفة.

وهي على الفور حال النفي ما عدا "إن" و"إذا". فقوله: «متى لم تدخل ففأنت طالق»، فإذا مضى عقيب

اليمين زمن لم تدخل فيه وجدت الصفة فيقع الطلاق على الفور؛ لأنها اسم لوقت الفعل فيقدر به، ولهذا

يصح السؤال به، فيقال: متى دخلت؟ أي أير وقت دخلت.

أما "إن" فلا تقتضي وقتاً، فقوله: «إن لم تدخل ففأنت طالق» لا يقتضي وقتاً إلا ضرورة أن الفعل لا يقع إلا في وقت،

فهي مطلقة في الزمان كله.

وقال بعضهم⁽³⁹⁾: "مَنْ" كذلك، لأنها ليست من أسماء الزمان، وإنما تعم الأشخاص، فإن قال: مَنْ لم

أطلقها منكن فهي طالق، لم تطلق واحدة منهن، إلا أن يتعذر طلاقها أو ينوي وقتاً أو تقوم قرينة بفور،

فيتعلق به.

و"إذا" فيها وجهان:

• قيل للتراخي؛ لأنها تستعمل شرطاً بمعنى "إن". وتستعمل بمعنى "متى" و"إن"، فإذا احتملت

الأمريين فاليقين بقاء النكاح فلا يزول بالاحتمال.

⁽³⁸⁾ التهذيب "57/6"، المغني "354/8، 355".

⁽³⁹⁾ انظر: الفروع "427/5"، المبدع "229/7".

• وقيل: للفور؛ لأنها اسم لزمان مستقبل فتكون مثل "متى". والتعليق على الشرط نوعان:

• التعليق على شرط في الماضي.

• التعليق على شرط في المستقبل، والكلام سيكون إن شاء الله تعالى في هذا النوع من الشرط.

فروع

الفرع الأول: هل الطلاق المعلق على شرط يمين⁽⁴⁰⁾؟

قال الظاهرية⁽⁴¹⁾: ليس بيمين، فلا يأخذ حكمها.

حجته: قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله»⁽⁴²⁾.

وجه الدلالة

• إن اليمين لا تكون إلا بالله؛ لأنه يقصد بها تعظيم المقسم به والمستحق للتعظيم هو الله تعالى؛

لأن ذلك عبادة والعبادة لا تجوز إلا لله تعالى⁽⁴³⁾.

(٤٠) اليمين في اللغة: الجهة والجراحة، ضد اليسار، واليمين: الحلف، وسمي الحلف يميناً لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحد منهم يمينه على يمين صاحبه، فسمي الحلف يميناً مجازاً، واليمين أيضاً: القوة والشدة، قال تعالى: "لَا خُدْنَ مِنْهُ بِالْيَمِينِ" الحاقة: 45. انظر: المصباح المنير 2/682 "يمن"، تاج العروس "يمن" 9/371.

وفي الاصطلاح: عقد يقوى به عزم الخالف على الفعل والترك. وإنما يُحتاج إلى التقوية إما لضعف الداعي إلى الإقدام الصارف عن الإحجام في الأول، ومقصوده الحمل على المطلوب، وإما لعكسه في الثاني ومقصوده المنع عن الهروب، فيتعلق الحنث والبر بوجود المحلوف عليه إقداماً كان أو إحجاماً، الكليات ص 985. أو هي تقوية أحد طرفي الخبر بذكر الله تعالى، التعريفات ص 259.

(٤١) المحلى 10/211، بدائع الصنائع 2/3.

(٤٢) أخرجه مسلم في أول كتاب الأيمان 11/106 واللفظ له، والنسائي: كتاب الأيمان والندور، باب التشديد في الحلف بغير الله تعالى ص 582 "3764"، والبخاري بلفظ آخر: كتاب الأيمان والندور، باب لا تحلفوا بأبائكم 11/645، 646 "6646"، والحميدي: أحاديث عبد الله بن عمر بن الخطاب 2/301 "686"، وأبو داود بلفظ: «أو ليسكت»: كتاب الأيمان والندور، باب في كراهية الحلف بالآباء ص 523 "3249".

• نهي عن الحلف بغير الله، فكل حلف بغير الله فهو معصية وليس يمينا⁽⁴⁴⁾.

وقال الجمهور "الحنفية"⁽⁴⁵⁾، المالكية⁽⁴⁶⁾، الشافعية⁽⁴⁷⁾، الحنابلة⁽⁴⁸⁾: الطلاق المعلق على شرط يمين، على خلاف بينهم في شرطه، قال البابري: واليمين في الطلاق عبارة عن تعليقه بأمر، بما يدل على معنى الشرط، فهو في الحقيقة شرط وجزاء، سمي يمينا لما فيه من معنى السببية⁽⁴⁹⁾.

حجتهم:

١. قال صلى الله عليه وسلم: «من حلف بطلاق أو عتاق، واستثنى فلا حنث عليه»⁽⁵⁰⁾.

وجه الدلالة: إنه سماه حلفاً، والحلف واليمين من الأسماء المترادفة الواقعة على مسمى واحد، والأصل في الإطلاق الحقيقة⁽⁵¹⁾.

٢. اليمين مأخوذة من القوة، قال تعالى: "لَأَحْذَنَّا مِنْهُ بِالْيَمِينِ" "الحاقة: 45" أي بالقوة، ومنه سميت اليد اليمين يمينا، لفضل قوتها على الشمال عادة، ومعنى القوة موجود في النوعين جميعاً، فالحالف يتقوى بها

^(٤٣) بدائع الصنائع "2/3".

^(٤٤) المحلى "212/10".

^(٤٥) المبسوط "98/6"، بدائع الصنائع "2/3"، حاشية ابن عابدين "342/3".

^(٤٦) المدونة الكبرى "115/2"، مقدمات ابن رشد "265/2"، مواهب الجليل "67/4".

^(٤٧) التهذيب "52/6"، الحاوي "84/13"، فتح العزيز "118/9".

^(٤٨) المغني "335/8"، الفتاوى الكبرى "4/3"، الفروع "441/5"، كشف القناع "301/5".

^(٤٩) العناية "مع فتح القدير" "114/4".

^(٥٠) بحث عن الحديث بهذا اللفظ في مظانّه ولم أجده، لذا قال الزيلعي: غريب بهذا اللفظ، نصب الراية "234/3".

^(٥١) انظر: بدائع الصنائع "2/3".

على الامتناع عن المهرسوب، وعلى التحصيل في المرغوب، وهذا موجود في الحلف بالطلاق والعتاق، فإن الحالف بهما يتقوى به على الامتناع من تحصيل الشرط خوفاً من الطلاق والعتاق (52).

3. اليمين بالطلاق فيها معنى اليمين بالله أيضاً من جهة أخرى، وذلك أن الطلاق يجب على الشخص بالشرط كما تجب الكفارة على الحالف بالله تعالى بالحنث، يمين الطلاق تنعقد في المستقبل من الأزمان كما تنعقد اليمين بالله، كما يكون يمين الطلاق في الماضي إما واقع وإما ساقط، كاليمين بالله الذي يكون في الماضي إما لغو، أو حالف على صدق فلا تجب فيه الكفارة، وإما غموس (53) أعظم من أن تكون فيه كفارة، ويأثم إذا حلف على الغيب أو على الكذب أو على الشك، كما يأثم في اليمين بالله إذا حلف على شيء من ذلك (54).

والراجع -والله تعالى أعلم:- هو قول الجمهور بأن التعليق على شرط يمين، وذلك للاشتراك بين اليمين والطلاق المعلق على شرط، في المعنى والغرض والخصائص، قال ابن العربي: اليمين ربط العقد بالامتناع والترك أو الإقدام على فعل، بمعنى معظم حقيقة أو اعتقاداً، والمعظم حقيقة كقوله: والله لا دخلت الدار أو لأدخلن، والمعظم اعتقاداً كقوله: إن دخلت الدار فأنت طالق أو أنت حر، والحرية معظمة عنده، لاعتقاده عظيم ما يخرج عن يده من الحرية والطلاق (55).

(٥٢) انظر: بدائع الصنائع "2/3، 3"، فتح القدير "114/4".

(٥٣) اليمين الغموس: اليمين الكاذبة، أو التي يُقتطع بها حق إنسان، سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في النار.

(٥٤) انظر: مقدمات ابن رشد "265/2".

(٥٥) أحكام القرآن، لابن العربي "642/2".

ركن اليمين:

ذكر شرط وجزاء مربوط بالشرط معلق به⁽⁵⁶⁾.

هل يشترط في يمين الطلاق معنى الحمل أو المنع؟

القول الأول: الحنفية⁽⁵⁷⁾ وبعض الحنابلة⁽⁵⁸⁾: لا يشترط ذلك، فيمين الطلاق هو تعليقه على شرط، أي

شرط كان، وعندهم: المعلق بالمشيئة، والمعلق بالصفة، كقوله: إذا حضت فأنت طالق، ليس بيمين، لأن

كلاً من المشيئة والصفة، ليس شرطاً لوقوع الجزاء⁽⁵⁹⁾.

القول الثاني: الجمهور "المالكية"⁽⁶⁰⁾، الشافعية⁽⁶¹⁾، الحنابلة⁽⁶²⁾: يشترط فيه ذلك، فيمين الطلاق هو:

تعليقه على شرط يقصد به الحث على الفعل أو المنع منه كقوله: إن دخلت الدار فأنت طالق، أو تصديق

خبر وتكذيبه، كقوله: أنت طالق، لقد قدم زيد، وعندهم: المعلق بالمشيئة والمعلق بالصفة والزمن كقوله: إن

جاء غد فأنت طالق، ليس بيمين⁽⁶³⁾.

^(٥٦) بدائع الصنائع "22/3".

^(٥٧) بدائع الصنائع "22/3"، العناية "مع فتح القدير" "114/4".

^(٥٨) منهم القاضي في قول له، وأبو الخطاب، المغني "335/8، 421".

^(٥٩) انظر: بدائع الصنائع "22/3"، فتح القدير "119/4".

^(٦٠) مقدمات ابن رشد "265/2".

^(٦١) التهذيب "265/6"، الحاوي "84/13"، فتح العزيز "118/9".

^(٦٢) المغني "335/8"، الفتاوى الكبرى "4/3"، المبدع "350/7، 351".

^(٦٣) انظر: المدونة الكبرى "114/2، 115"، الحاوي "84/13"، فتح العزيز "118/9".

حجة الحنفية القائلين على عدم اشتراط معنى الحث والمنع:

١. المرجع في معرفة الأسماء أهل اللغة، وهم يسمون الشرط والجزاء يميناً من غير مراعاة معنى الحمل والمنع⁽⁶⁴⁾.

٢. إن ذلك يسمى حلفاً عرفاً، لما فيه من معنى السببية، فيتعلق الحكم به⁽⁶⁵⁾.

٣. معنى المنع والحمل من أعراض اليمين وثمراتها، وحقائق الأسماء تتبع حصول المسميات بذواتها، وذلك بأركانها، لا بمقاصدها المطلوبة منها⁽⁶⁶⁾، بمنزلة الربح بالبيع والولد بالنكاح، فانهدام المنع والحمل لا يخرج التصرف عن كونه يميناً، كانهدام الربح في البيع والولد في النكاح، لأن وجود التصرف بركنه لا لحصول المقصود منه⁽⁶⁷⁾.

٤. في الشرط معنى القسم من حيث كونه جملة غير مستقلة دون الجواب، فأشبهه قوله: «والله والله وتالله»⁽⁶⁸⁾.

حجة الجمهور:

١. إن حقيقة الحلف القسم، وإنما سمي تعليق الطلاق على شرط حلفاً تجوزاً؛ لمشاركته الحلف في المعنى المشهور، وهو الحث أو المنع أو تأكيد الخير، وما لم يوجد فيه هذا المعنى لا يصح تسميته حلفاً⁽⁶⁹⁾.

^(٦٤) انظر: بدائع الصنائع " 22/3".

^(٦٥) انظر:، المغني " 335/8"، المبدع " 351/7".

^(٦٦) بدائع الصنائع " 22/3".

^(٦٧) بدائع الصنائع " 21/3".

^(٦٨) انظر:، المغني " 335/8"، المبدع " 351/7".

^(٦٩) المغني " 335/8"، انظر: المبدع " 350/7، 351"، فتح العزيز " 118/9".

٢. لأن الشرط هو ما كان في وجوده في المستقبل خطر، وهو أن يكون ممكن الوجود وممكن عدمه، وما كان ممكن الوجود لا محالة لا يصلح أن يكون شرطاً، فلا يكون يميناً (70).

والراجع -والله تعالى أعلم:- هو قول الجمهور، بأنه يُشترط في يمين الطلاق معنى الحمل والمنع، وذلك:

لأننا حملنا الطلاق المعلق على اليمين، للعلة الجامعة بينهما، وهي معنى الحمل

والمنع، وليس لمجرد الاستعمال اللغوي، لذا كان وجود تلك العلة معتبراً.

صيغة اليمين بالطلاق: صيغتان:

١. صيغة القسم: كقوله الطلاق يلزمي لأفعلن كذا، أو عليّ الطلاق لأفعلن كذا (71).

٢. صيغة الجزاء: كقوله: إن فعلت كذا فأنت طالق.

الفرع الثاني: حكم يمين الطلاق.

القول الأول: جمهور الفقهاء (72): يقع الطلاق بوجود الشرط، فإن لم يوجد الشرط لا يقع الطلاق.

القول الثاني: الظاهرية (73): بناءً على مذهبهم بعدم صحة التعليق وعدم وقوع الطلاق به، لا يقع الطلاق

في يمين الطلاق أصلاً.

(٧٠) انظر: بدائع الصنائع "22/3"، المبدع "350/7".

(٧١) مواهب الجليل "67/4"، الفتاوى الكبرى "3/3"، كشف القناع "276/5".

(٧٢) منهم أصحاب المذاهب الأربعة، بناءً على مذهبهم في صحة التعليق ووقوع الطلاق بوجود الشرط المعلق عليه، لكن عند المالكية إن كان الشرط مما لا صبر عليه، تنجز الطلاق، كقوله: أنت طالق إن قمت، لغير وقت معين، لأنه متحقق الوقوع، انظر: الخرشي "56/4".

(٧٣) المحلى "211/10"، الفتاوى الكبرى "11/3".

القول الثالث: قول ابن تيمية⁽⁷⁴⁾:

• إن كان قصده وقوع الطلاق عند وجود الجزاء ليس بيمين ،ولا كفارة فيه، بل يقع الطلاق به إذا وجد شرطه.

• إن كان قصده الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب سواء بصيغة القسم أو الجزاء فهي يمين وفيها الكفارة بالحنث.

حجة الجمهور:

١. قوله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم»⁽⁷⁵⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن أحق الشرط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج»⁽⁷⁶⁾.

وجه الدلالة: إنه التزم أمراً عند وجود شرط فيلزمه ما التزمه ،وهو التزم إيقاع الطلاق فيقع الطلاق⁽⁷⁷⁾.

٢. الآثار الواردة عن الصحابة والدالة على وقوع الطلاق المعلق بوجود الشرط، منها ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنه فيمن طلق امرأته البتة إن خرجت، فقال ابن عمر رضي الله عنه: «إن خرجت فقد بان منهن، وإن لم تخرج فليس بشيء»⁽⁷⁸⁾.

⁽⁷⁴⁾الفتاوى الكبرى "4/3"، "575/4".

⁽⁷⁵⁾سبق تخريجه .

⁽⁷⁶⁾أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب الوفاء بالشرط في النكاح "201/9"، واللفظ له ،والدارمي: كتاب النكاح، باب الشرط في النكاح "143/2".

⁽⁷⁷⁾الفتاوى الكبرى "11/3".

⁽⁷⁸⁾سبق تخريجه .

حجة الظاهرية (79):

١. قوله: «من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله» (80).

وجه الدلالة: لا يمين إلا ما سماه الله يميناً، فكل حلف بغير الله فهو معصية وليس يميناً.

٢. إن الحلف بالطلاق ونحوه ليس يمين فيكون لغواً كالحلف بالمخلوقات.

حجة ابن تيمية:

١. قوله تعالى: " قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ " "التحریم: 2".

وجه الدلالة: نص عام في كل يمين يحلف بها المسلمون (81).

٢. قال صلى الله عليه وسلم: «من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى فلا حنث

عليه» (82).

وجه الدلالة (83): هذا حكم الاستثناء في اليمين بالله، وقد أدخل فيه الفقهاء حكم الاستثناء في الطلاق

والعتاق والنذر، فكذلك يدخل يمين الطلاق في قوله صلى الله عليه وسلم: «من حلف على يمين فرأى

غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه» (84).

(٧٩) المحلى " 212/10"، الفتاوى الكبرى " 11/3".

(٨٠) سبق تخريجه .

(٨١) انظر: الفتاوى الكبرى " 516/3".

(٨٢) أخرجه الترمذي واللفظ له: كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين

"ص 471، 472" "1535" وقال: حديث حسن، وأبو داود: كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين "ص 524" "3261"،

وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب الاستثناء في اليمين "ص 313" "2105"، والنسائي: كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء "ص 591"

"3830" "9"، قال الألباني: صحيح، إرواء الغليل " 198/8" "2571".

(٨٣) انظر: الفتاوى الكبرى " 524/3، 525".

٣. عن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال: إن عدت تسألني القسمة فكل مالي في رتاج⁽⁸⁵⁾ الكعبة، فقال عمر رضى الله عنه: إن الكعبة غنية عن مالك، كفر عن يمينك وكرم أخاك، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يمين عليك، ولا نذر في معصية الرب ولا في قطيعة الرحم وفيما لا يملك»⁽⁸⁶⁾.

وجه الدلالة: إن عمر أمر الذي حلف بصيغة الشرط بأن يُكفّر عن يمينه، إذن اليمين تُطلق على اليمين بالله، وكذا في حال إيجاب ما ليس بواجب من الصدقة والصيام والحج أو الهدي⁽⁸⁷⁾.

4. ورد عن عائشة وحفصة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر رضى الله عنه أنهم أفتوا ليلى بنت العجماء حينما قالت: كل مملوك لها حر، وكل مال لها هدي، وهي يهودية ونصرانية، إن لم يطلق مولاهما أبو رافع امرأته، قالوا: «كفري عن يمينك وخل بين الرجل وامرأته»⁽⁸⁸⁾.

وجه الدلالة: هذا نذر اللجاج والغضب⁽⁸⁹⁾ وتجوز فيه الكفارة⁽⁹⁰⁾، وقياساً عليه يمين الطلاق إن قصد به الحث أو المنع، تجوز فيه الكفارة⁽⁹¹⁾.

^(٨٤) أخرجه مسلم كتاب الأيمان، باب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها "114/11
^(٨٥) الرتاج: بالكسر الباب العظيم، والباب المغلق، يقال: أرتجت الباب إرتاجاً أي أغلقته إغلاقاً وثيقاً، والمقصود أنه نذر ماله هدياً وليس المراد نفس الباب. انظر: المصباح المنير "ص218" "أرتج".
^(٨٦) أخرجه أبو داود: كتاب الأيمان والندور، باب اليمين في قطيعة الرحم "ص526" "3272"، وابن حبان "الإحسان بترتيب صحيح بن حبان" كتاب الأيمان، باب ذكر نفي جواز مضي المرء في أيمانه ونذوره التي لا يملكها أو يشوبها بمعصية الله جل وعلا "277/6" "4340".

^(٨٧) انظر: الفتاوى الكبرى "ابن تيمية" "3/523".
^(٨٨) أخرجه الدارقطني: كتاب الندور "4/163، 164" "13، 14".
^(٨٩) نذر اللجاج والغضب هو: الذي يخرج مخرج اليمين، للحث على فعل شيء، أو المنع منه، غير قاصد به النذر ولا القربة، انظر: المغني "333/11".

^(٩٠) انظر: فتح العزيز "249/12"، المغني "333/11".

مع أن العتق قربة وطاعة، فقد أفتوا بأن العتق لا يلزمها، وتجرى الكفارة، فكذلك الطلاق لا يلزم بطريق الأولى (92).

٥. عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال: «الطلاق عن وطر، والعتق ما ابتغي به وجه الله» (93).

وجه الدلالة: بيّن ابن عباس رضى الله عنه أن الطلاق إنما يقع ممن غرضه أن يوقعه، لا لمن يكره وقوعه كالحالف به والمكره عليه (94).

٦. إن الطلاق المعلق إن كان المقصود منه الحث والمنع فهو في معنى اليمين وليس لليمين في الكتاب والسنة إلا حكامان: إما أن تكون منعقدة محرمة ففيها الكفارة، وإما أن لا تكون منعقدة محرمة كالحلف بالملخوقات فليس فيها كفارة، فإن كانت هذه من أيمان المسلمين فقد دخلت في قوله تعالى: "قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ" "التحریم: 2"، وقوله تعالى: "ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ" "المائدة: 89" (95).

٧. إن الحالف هو الذي يلتزم ما يكره وقوعه عند المخالفة، كقوله: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني، ونسائي طوالق وعبيدي أحرار وعليّ المشي إلى بيت الله، فهذا ونحوه يمين، بخلاف من يقصد وقوع الجزاء من نادر ومطلق ومعلق، فإنه يقصد وقوع الجزاء اللازم عند وقوع الشرط الملزوم، سواء كان الشرط مراداً له أم مكروهاً، أو غير مراد له (96).

(٩١) انظر الفتاوى الكبرى "5/3".

(٩٢) انظر الفتاوى الكبرى "5/3".

(٩٣) أخرجه البخاري موقوفاً: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره "481/9".

(٩٤) الفتاوى الكبرى "5/3".

(٩٥) انظر الفتاوى الكبرى "512/3، 513".

(٩٦) انظر: الفتاوى الكبرى "4/3، 5".

٨. القياس على المكروه، فإنه لو جرى على لسانه كلام لغير قصد، لم يلزمه شيء، لأن مقصوده إنما هو دفع المكروه عنه، فهو لم يقصد حكمها ولا قصد التكلم بها ابتداءً، فكذلك الخالف إن قال: إن لم أفعل كذا فعليّ الحج أو الطلاق، ليس يقصد التزام الحج أو الطلاق، ولا تكلم بما يوجب ابتداءً، وإنما قصده الحض على ذلك الفعل أو منع نفسه منه، فإذا لم يكن قاصداً للحكم ولا سببه وإنما قصده عدم الحكم لم يجب أن يلزمه الحكم (97).

اعترض الجمهور على استدلال ابن تيمية:

أولاً: القول بأن قوله تعالى: " قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ " "التحریم:2" عام يدخل فيه يمين الطلاق فيه نظر من وجهين (98):

١. إن المفهوم من مطلق اليمين هو اليمين بالله تعالى فقط، ويجوز أن يكون التعريف بالألف واللام والإضافة في قوله:

"عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ" "المائدة: 89"، وقوله: " تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ " "التحریم:2"

منصرفاً على اليمين المعهودة عليهم، وهي اليمين بالله، فلا يُعلم من اللفظ إلا المعروف عندهم، والحلف بالطلاق ونحوه لم يكن معروفاً عندهم (99).

(٩٧) انظر: الفتاوى الكبرى " 528/3، 529".

(٩٨) انظر: الفتاوى الكبرى " 518/3".

(٩٩) انظر: الفتاوى الكبرى "ابن تيمية" " 4/3، 5".

٢. لو كان اللفظ عاماً فقد علمنا أنه لم يدخل فيه اليمين التي ليست مشروعة كاليمين بالمخلوقات، فلا يدخل الحلف بالطلاق ونحوه لأنه ليس من اليمين المشروعة، لقوله: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» (100).

أُجيب على هذا الاعتراض من وجهين (101):

١. إن العموم في الآية لفظي ومعنوي، فإن اليمين المعقودة توجب منع المكلف من الفعل، فشُرعت التحلة لهذه العقدة بمناسبة التخفيف والتوسعة، وهذا موجود في اليمين بالعتق والطلاق أكثر من غيرها من أيمان نذر اللجاج والغضب، ففي الطلاق ضرر في الدين والدنيا، أما الدين فإنه مكروه باتفاق الأمة مع استقامة الحال إما كراهة تحريم أو تنزيه، وضرر الدنيا فإنه لو حُيِّر أحدهما بين أن يخرج من ماله ووطنه وبين الطلاق لاختار فراق ماله ووطنه على الطلاق.

٢. لفظ اليمين يشمل الأيمان كلها، بدليل أن الله تعالى قال: "لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ" "التحريم: 1"، ثم قال: "قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ" "التحريم: 2" فاقتضى أن نفس تحريم الحلال يمين "وهو ليس يميناً بالله" لهذا أفتى جمهور الصحابة أن في تحريم الحلال يميناً مكفرة إما كفارة كبرى كالظهار، وإما كفارة صغرى كاليمين بالله، وما زال السلف يسمون الظهار يميناً.

ثانياً: إن معنى الوطر في قوله: «الطلاق عن وطر» (102) أن لا يُطلق الرجل امرأته إلا عند الحاجة كالنشوز (103).

(١٠٠) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآياتكم "645/11، 646" "6646"، ومسلم: كتاب الأيمان "105/11، 106"، وتقدم ترجيح الحديث بلفظ آخر .

(١٠١) انظر: الفتاوى الكبرى "516/3، 518".

ثالثاً: إن موجب القول في اليمين "القسم" أو نذر اللجاج هو وجوب الصدقة والحج، وهو متعلق بالذمة، فيمكن أن يخير بين أدائه وأداء غيره "بالكفارة" لأن الكفارة يمكن أن تكون عن الواجب كالصوم على العاجز، والصوم الواجب في ذمة الميت، أما العتق والطلاق فإن موجب الكلام وجودهما فإذا وجد الشرط وجد العتق والطلاق وإذا وقع لم يرتفعاً بعد وقوعهما؛ لأنهما لا يقبلان الفسخ⁽¹⁰⁴⁾.

أجيب على هذا الاعتراض من وجهين⁽¹⁰⁵⁾:

١. إن التكفير في الحلف بالطلاق والعتاق ليس تكفيراً لهما وإنما هو تكفير للحلف بهما، كما أنه إذا حلف بالصلاة والصيام والصدقة والحج والهدي ونحو ذلك في نذر اللجاج والغضب فإنه لم يكفر الصلاة والصيام والحج، وإنما يكفر الحلف بهم وإلا فالصلاة لا كفارة فيها وكذلك هذه العبادات لا كفارة فيها لمن يقدر عليها.

٢. لو سلمنا أن المعلق بالفعل هنا وجود الطلاق والعتاق، والمعلق هناك وجوب الصدقة والحج والصيام، لكن ليس موجب الشرط ثبوت هذا الوجوب، بل تجزئه كفارة يمين عند وجود الشرط، فإن كان عند وجود الشرط لا يثبت ذلك الوجوب فكذلك عند الشرط لا يثبت هذا الوجود.

والراجع -والله تعالى أعلم:- هو قول ابن تيمية، بأن يمين الطلاق إن كان قصده بها الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب سواء بصيغة القسم أو الجزء فهي يمين وفيها الكفارة بالحنث، وذلك للآتي:

(١٠٢) سبق تخرجه .

(١٠٣) فتح الباري "486/9"، انظر: الفقه الإسلامي وأدلته "6976/9".

(١٠٤) انظر: الفتاوى الكبرى "512/3، 513".

(١٠٥) انظر: الفتاوى الكبرى "527/3، 537".

• إن الجمهور متفقون على تسمية هذا النوع من التعليق باليمين كما تقدم، لاشتراكهما في المعنى، فيجب اعتبار هذا المعنى وأن له أثراً في الحكم.

• لقد ألحق جمهور الفقهاء بيمين الطلاق بأحكام اليمين الأخرى مثل الاستثناء، إذاً هي تلحق اليمين أيضاً في التكفير حين الحنث.

• إن الحكمة من التكفير في اليمين بالله المنعقدة حين الحنث، هي التخفيف على الناس لكثرة استعمالهم لليمين في الحض والمنع، فتلحق بها اليمين التي يعظم فيها الضرر ويفدح عند الحنث فيها.

الفرع الثالث: التعليق على المشيئة.

كقوله: أنت طالق إن شئت، أو إن شاء زيد، أو إن شاءت الملائكة، أو إن شاء الله.

أولاً: التعليق بمشيئة البشر، وينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: إن كانت ممن تصح مشيئته، ويتوصل إلى علمها، كقوله: أنت طالق إن شئت، أو أنت طالق إن شاء فلان.

حكمه: يقف الطلاق على اختيار من علق الطلاق بمشيئته ونطقه بذلك، عند الجميع (الحنفية⁽¹⁰⁶⁾ والمالكية⁽¹⁰⁷⁾ والشافعية⁽¹⁰⁸⁾ والحنابلة⁽¹⁰⁹⁾) ويتقيد بالمجلس إن كان قوله على وجه المخاطبة، وإلا فلا يضره التراخي، وقال الحنفية يتقيد بالمجلس الذي علم فيه بالتعليق.

(١٠٦) بدائع الصنائع "159/3"، فتح القدير "136/4".

(١٠٧) المدونة الكبرى "115/2"، مواهب الجليل ومعه التاج والإكليل "76/4، 79"، بداية المجتهد "79/2" الشرح الكبير "مع حاشية الدسوقي" "394/2".

(١٠٨) التهذيب "97/6"، الحاوي "135/13"، فتح العزيز "105/9".

(١٠٩) المغني "378/8"، الفروع "450/5"، الإنصاف "100/9، 101".

وذلك:

١. لأن المشيئة وما في القلب أمر باطن لا يُعلم، وله دليل ظاهر وهو العبارة باللسان فيقام مقامه ويتعلق الحكم به⁽¹¹⁰⁾.

٢. ويتقيد بالمجلس لأن التعليق حينئذٍ استدعاء رغبة وجوابٍ منها، فينزل منزلة القبول في العقود⁽¹¹¹⁾.

٣. ويصح مترخياً لأنه إزالة ملك معلق على المشيئة كالتعلق⁽¹¹²⁾.

النوع الثاني: التعليق بمشيئة من لم تصح مشيئته ولا يتوصل إلى علمها، كما لو علق الطلاق بمشيئة

طفل لا يعقل المشيئة أو مجنون أو ميت، ومثله التعليق على مشيئة الملائكة والجن والبهائم.

حكمه: لم يقع الطلاق، عند الحنفية⁽¹¹³⁾ والمالكية في قول⁽¹¹⁴⁾ والشافعية⁽¹¹⁵⁾ والحنابلة⁽¹¹⁶⁾.

وذلك:

١. لأنه لا يوقف لهم على مشيئة⁽¹¹⁷⁾، حيث لا مشيئة لهم⁽¹¹⁸⁾.

٢. لأنه لا حكم لمشيئتهم في التصرفات⁽¹¹⁹⁾، فكذلك في التعليق عليها.

(١١٠) انظر: فتح القدير "136/4"، بداية المجتهد "79/2"، المغني "378/8"، المبدع "360/7"، كشاف القناع "309/5".

(١١١) فتح العزيز "105/9".

(١١٢) المبدع "361، 360/7"، كشاف القناع "309/5".

(١١٣) بدائع الصنائع "159/3"، فتح القدير "136/4".

(١١٤) المدونة الكبرى "122/2"، بداية المجتهد "79/2"، التاج والإكليل "75/4"، ويقع الطلاق منجزاً في المذهب عندهم

(١١٥) التهذيب "97/6"، نهاية المحتاج "35/7"، معني المحتاج "325/3".

(١١٦) الكافي "ص689"، المبدع "362/7".

(١١٧) انظر: بدائع الصنائع "159/3".

(١١٨) انظر: التاج والإكليل "75/4".

٣. لأن عبارة الصبي والصبية ملغاة في التصرفات كالمجنون⁽¹²⁰⁾، فلو قال لصغيرة: طلقي نفسك،

فطلقت: لم يقع، فكذا إن علق بمشيئتها.

٤. لأنه تعليق للطلاق على المستحيل⁽¹²¹⁾ فلا يقع.

هل التعليق على المشيئة يمين:

ليس بيمين، وإنما هو تمليك عند الجميع⁽¹²²⁾، وذلك:

١. لأنه تفويض المشيئة إليها فهو يتضمن تخييرها وتمليكها البضع، بمنزلة قوله: «اختاري» أو قوله:

«أمرك بيدك»، أو «طلقي نفسك»، وهذا ليس بحلف بالطلاق، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم:

"خير نساءه"⁽¹²³⁾، مع نفيه عن الحلف بالطلاق⁽¹²⁴⁾.

٢. الشرط هنا منفي، فإن الحالف في الحلف يقصد منع الشرط بيمينه، وفي قوله: «أنت طالق إن

شئت» لا يقصد منعها عن المشيئة⁽¹²⁵⁾.

^(١١٩) انظر: التهذيب "97/6".

^(١٢٠) انظر: المبدع "362/7".

^(١٢١) انظر: الكافي "ص689".

^(١٢٢) بدائع الصنائع "22/3"، التهذيب "92/6"، فتح العزيز "118/9"، المغني

"335/8"، الفروع "442/5"، المبدع "350/7"، كشاف القناع "302/5".

^(١٢٣) عن عائشة قالت: «خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترنا الله ورسوله» أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب من خير أزواجه

"455/9" "5262".

^(١٢٤) انظر: المبسوط "101/6"، فتح العزيز "105/9"، "118".

^(١٢٥) انظر: المبسوط "101/6"، فتح العزيز "118/9".

٣. لأن الحلف بما سوى الله عز وجل شرط وجزاء، ومشيتها ليست بشرط؛ لأن شرط الطلاق ما جعل علماً على الطلاق، وهو ما يكون دليلاً على الطلاق، من غير أن يكون وجود الطلاق به؛ لأن ذلك يكون علّة لا شرطاً، ومشيتها يتعلق بها وجود الطلاق، بل هي تطبيق منها(126).

ثانياً: التعليق بمشيئة الله تعالى، كقوله: أنت طالق إن شاء الله تعالى. ويسمى (الاستثناء العرفي).

الاستثناء نوعان(127):

- النوع الأول: الاستثناء الحقيقي أو الوضعي.
 - النوع الثاني: الاستثناء العرفي أو المجازي.
- الاستثناء الحقيقي أو الوضعي: أن يكون بلفظ موضوع للاستثناء وهو كلمة "إلا" وما يجري مجراها نحو "سوى" و"غير" و"خلا" و"حاشا" و"عدا" وأشباه ذلك(128).
- الاستثناء العرفي أو المجازي(129): هو التعليق بمشيئة الله تعالى. وهو ليس استثناء في الوضع؛ لانعدام كلمة الاستثناء، بل الموجود كلمة الشرط، إلا أنهم تعارفوا إطلاق اسم الاستثناء على هذا النوع.
- دليله:

-قوله تعالى: "إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ وَلَا يَسْتَثْنُونَ" "القلم: 17-18"، أي لا يقولون: إن شاء

الله تعالى(130) فسمى ذلك استثناء(131).

(١٢٦) بدائع الصنائع "22/3، 128، 129".

(١٢٧) انظر: بدائع الصنائع "153/3، 154"، فتح القدير "136/4"، الذخيرة "21/4،

22"، فتح العزيز "27/9".

(١٢٨) انظر: الوافي في النحو "ص314"

(١٢٩) انظر: بدائع الصنائع "154/3"، الذخيرة "22/4".

- قال صلى الله عليه وسلم: «من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى، فلا حنث عليه»⁽¹³²⁾،

أشار إلى أن قول: "إن شاء الله" استثناء.

- قال صلى الله عليه وسلم: «قال سليمان: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كلٌ تلد غلاماً يقاتل في سبيل

الله، فقال له صاحبه -قال سفيان: يعني الملك- قل: إن شاء الله، فنسي، فطاف بمن فلم تأت امرأة منهن

بولد إلا واحدة بشق غلام»، فقال أبو هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو قال إن شاء الله لم

يحنث وكان دركاً في حاجته»، وقال مرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو استثنى»⁽¹³³⁾ أطلق

صلى الله عليه وسلم على لفظ (إن شاء الله) أنه استثناء⁽¹³⁴⁾.

⁽¹³⁰⁾ بدائع الصنائع "154/3" انظر: فتح القدير "136/4"، حاشية ابن عابدين "366/3".

⁽¹³¹⁾ انظر: العناية "مع فتح القدير" "135/4".

⁽¹³²⁾ أخرجه الترمذي واللفظ له: كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين

"ص472" "1535"، وقال: حديث ابن عمر حديث حسن، وأبو داود: كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين "ص524"

"3261"، والإمام أحمد: مسند عبد الله ابن عمر "10/2"، والنسائي بلفظ «فهو بالخيار إن شاء أمي وإن شاء ترك»: كتاب الأيمان

والنذور، باب الاستثناء "ص591" "3830"، وابن ماجه: كتاب الكفارات باب الاستثناء في اليمين "ص313" "2105"، والبيهقي:

كتاب الخلع والطلاق، باب الاستثناء في الطلاق والعنق والنذور كهو في الأيمان لا يخالفها "361/7"، قال الألباني:

صحيح، إرواء الغليل "198/8" "2571".

⁽¹³³⁾ أخرجه البخاري: كتاب كفارات الأيمان، باب الاستثناء في الأيمان "733/11"

"6720".

⁽¹³⁴⁾ انظر: فتح الباري "738/11".

المناسبة بينه وبين الاستثناء الوضعي⁽¹³⁵⁾:

معنى ظاهر لفظ الاستثناء، وهو المنع والصرف، لأن الشرط يُخرج من المشروط أحوال عدم الشرط، فهو مخرج لبعض الأحوال كما أن الاستثناء مخرج لبعض الأشخاص، وبعضهم يسمي الاستثناء الوضعي: استثناء تحصيل؛ لأنه يتكلم بالحاصل بعد الثبوت، والاستثناء العرفي: استثناء تعطيل؛ لأنه يتعطل الكلام به.

فيما يثبت حكم الاستثناء العرفي؟

يثبت في صيغ الإخبار وإن كان إنشاء إيجاب، لا في الأمر والنهي، فلو قال: اعتقوا عبيدي بعد موتي إن شاء الله، أو قال: بع عبيدي هذا إن شاء الله: فلهم العتق وله البيع⁽¹³⁶⁾.

حكم الاستثناء العرفي في الطلاق:

كما لو قال: أنت طالق إن شاء الله، اختلف العلماء فيه على قولين:

القول الأول: المالكية⁽¹³⁷⁾ والحنابلة⁽¹³⁸⁾ قالوا: يقع الطلاق.

القول الثاني: الحنفية⁽¹³⁹⁾ والشافعية⁽¹⁴⁰⁾ قالوا: الاستثناء يقطع حكم الطلاق فلا يقع، كالاستثناء اليمين.

أدلة المالكية والحنابلة على أن الاستثناء لا يقطع حكم الطلاق:

⁽¹³⁵⁾ انظر: بدائع الصنائع "154/3"، الذخيرة "21/4".

⁽¹³⁶⁾ انظر: فتح القدير "136/4"، حاشية ابن عابدين "366/3".

⁽¹³⁷⁾ المدونة الكبرى "122/2"، التاج والإكليل "74/4"، الشرح الكبير "رددير" "129/2"، 392.

⁽¹³⁸⁾ المغني "383/8"، الإنصاف "104/9"، المبدع "363/7"، كشاف القناع "311/5".

⁽¹³⁹⁾ بدائع الصنائع "27/3"، فتح القدير "136/4".

⁽¹⁴⁰⁾ التهذيب "95/6"، الحاوي "132/13"، فتح العزيز "32/9"، وقال الشافعية: إن سبقت الكلمة إلى لسانه بتعوده لها كما هو الأدب، أو قصد التبرك بذكر الله تعالى وأراد الإشارة إلى أن الأمور كلها بمشيئة الله ولم يقصد تعليقاً محققاً لم يؤثر ذلك ووقع الطلاق.

أولاً: من الكتاب:

١. قوله تعالى: " الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ " "البقرة: 229".

وجه الدلالة: ذكر الطلاق ولم يفرق بين أن يستثنى وبين أن لا يستثنى فيحمل على عمومته (141).

٢. قال تعالى: " ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّإِيمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ " "المائدة: 89".

وجه الدلالة: الاستثناء أخو الكفارة، فلا يدخل في ذلك إلا اليمين الشرعية وهي الحلف بالله (142).

ثانياً: من السنة والآثار:

١. قال صلى الله عليه وسلم: «من حلف واستثنى فلن يحنث» (143).

وجه الدلالة: مفهوم الحديث أن من حلف بغير الله حنث (144).

٢. عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء الله فهي

طالق» (145).

(١٤١) المنتقى " 246/3".

(١٤٢) انظر: فتح الباري " 735/11".

(١٤٣) أخرجه ابن ماجه: كتاب الكفارات، باب الاستثناء في اليمين ص313 "2106" واللفظ له، والنسائي: كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء ص591 "3829"، والحميدي: أحاديث عبد الله بن عمر بن الخطاب "304/2" "690"، وأخرجه أبو داود بلفظ «من حلف على يمين»: كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين ص524 "3261"، والترمذي: كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين ص471، 472 "1535" وقال: حديث ابن عمر حديث حسن، وقال الألباني: صحيح، إرواء الغليل "196/8" "2570".

(١٤٤) انظر: الحاوي " 132/13".

(١٤٥) قال الألباني: لم أره عن ابن عباس من قوله، وإنما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن الحسن وهو البصري... وإسناده صحيح، إرواء الغليل "154/7" "2071"، ورواية الحسن، أخرجه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الاستثناء في الطلاق "82/4" "18026".

٣. عن ابن عمر وأبي سعيد رضي الله عنه قال: «كنا معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نرى الاستثناء جائزاً في كل شيء إلا في العتاق والطلاق» (146).

من المعقول:

1. لأنه استثناء يرفع جملة الطلاق حالاً ومآلاً فلم يصح، كاستثناء الكل (147)، وهو الاستثناء المستغرق كقوله: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، وكقوله: أنت طالق طلاقاً لا يقع عليك، حيث يقع الطلاق (148).

٢. لأنه استثناء حكم في محل، فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح (149).

٣. لأن الاستثناء يرفع الحكم كالكفارة، والكفارة تختص بالإيمان بالله دون غيرها، فوجب أن يكون الاستثناء كذلك (150).

٤. لأنه إزالة ملك فلم يصح تعليقه على مشيئة الله كما لو قال:

أبرأتك إن شاء الله (151).

٥. هذا تعليق على ما لا سبيل إلى علمه حالاً ومآلاً، فأشبهه تعليقه على المستحيلات، فيسقط الشرط ويقع الطلاق (152).

٦. إن إجراء الطلاق على لسان قائله مشيئة من الله تعالى لإيقاعه، فوجب أن يقع لوجود شرطه.

(١٤٦) ذكره في المغني "383/8".

(١٤٧) المبدع "364/7".

(١٤٨) انظر: فتح العزيز "33/9"، المغني "383/8"، حاشية الدسوقي "392/2".

(١٤٩) المغني "383/8"، كشف القناع "311/5".

(١٥٠) انظر: الحاوي "132/13".

(١٥١) المغني "383/8".

(١٥٢) انظر: المغني "383/8"، المبدع "364/7"، الحاوي "133/13".

٧. إن للاستثناء اختصاصاً باليمين بالله تعالى؛ لأنها يمين مشروعة مباحة، فجعل لمن حلف بها مخرجاً فيها بالاستثناء، كما جعل له مخرجاً بالكفارة، قال تعالى: "وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا" "الطلاق: 2"، واليمين بالطلاق ممنوع فلم يجعل له مخرجاً بالاستثناء كما لم يجعل له مخرجاً بالكفارة (153).

٨. الحكم بوقوع الطلاق هنا تغليباً للتحريم، لأنه لا طريق لمعرفة مشيئة الله تعالى، فاليمين مشكوك في لزومها وعدمه، فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه، وكما إذا اجتمع في شخص الحظر والإباحة يُغلب الحظر (154).

اعترض عليهم بما يأتي (155):

١. فرق بين الاستثناء والكفارة، إذ الاستثناء يرفع اليمين، والكفارة غير رافعة، لأن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين، والكفارة لا تجب إلا بالحنث بعد انعقاد اليمين.
٢. ليس التعليق هنا على المستحيل لأن مشيئة الله ليست مستحيلة، ولا الكلام بها لغو، بل قد أمر الله بها وندب إليها

بقوله: "وَلَا تَقُولَنَّ لِّشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ" "الكهف: 23-24".

أدلة الفريق الثاني "الحنفية والشافعية" على أن الاستثناء يقطع حكم الطلاق، فلا يقع:

أولاً: من الكتاب:

١. قوله تعالى: "قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا" "الكهف: 69".

(١٥٣) المنتقى "246/3".

(١٥٤) انظر: حاشية الدسوقي "392/2"، التاج والإكليل "74/4".

(١٥٥) انظر: الحاوي "133/13".

وجه الدلالة: إن استثناءه صحيح بدليل أنه لم يصّر بترك الصبر مخلفاً في الوعد، ولولا صحة الاستثناء لصار مخلفاً في الوعد بعدم الصبر، والخلف في الوعد لا يجوز في حق النبي لأنه معصوم⁽¹⁵⁶⁾.

٢. قوله تعالى: " وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَبْدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ " "الكهف: 24"، قوله تعالى: " وَ مَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ " "الإنسان: 30".

وجه الدلالة: لو لم يحصل بالاستثناء صيانة الخبر عن الخلف في الوعد لم يكن للأمر به معنى⁽¹⁵⁷⁾.
إذاً: الاستثناء في كل شيء جائز من مجموع الآيات كلها، فيجوز في الطلاق أيضاً.
ثم إن الله تعالى لو أراد إمضاء هذا الطلاق ليسره لإخراجه بغير استثناء، فصح أن الله تعالى لم يرد وقوعه، إذ يسره لتعليقه بمشيئته تعالى، ومشيئته معروفة، لأن كل ما نفذ فقد شاء الله تعالى كونه⁽¹⁵⁸⁾.

ثانياً: من السنة:

١. قال صلى الله عليه وسلم: «من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى، فلا حنث عليه»⁽¹⁵⁹⁾.

وجه الدلالة: هذا عام في كل يمين والحلف بالطلاق يمين فيأخذ حكمه فيصح فيه الاستثناء⁽¹⁶⁰⁾.

^(١٥٦) انظر: بدائع الصنائع " 157/3".

^(١٥٧) بدائع الصنائع " 157/3".

^(١٥٨) المحلى " 217/10".

^(١٥٩) سبق تخرجه .

^(١٦٠) انظر: الحاوي " 133/13".

٢. عن ابن عباس رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله تعالى، أو لغيره: أنت حر إن شاء الله تعالى، أو عليّ المشي إلى بيت الله إن شاء الله فلا شيء عليه» (161) وهذا نص (162).

٣. عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء الله فله استثنائه ولا طلاق عليه» (163).

٤. قال صلى الله عليه وسلم: «من حلف بطلاق أو عتاق وقال إن شاء الله تعالى متصلاً به فلا حنث عليه» (164).

وجه الدلالة: الأحاديث المتقدمة صريحة في أن الاستثناء في الطلاق صحيح، وبالتالي لا يقع الطلاق.

٥. قال صلى الله عليه وسلم: «من طلق واستثنى فله ثنيه» (165).

(١٦١) أخرجه البيهقي: كتاب الخلع والطلاق، باب الاستثناء في الطلاق "361/7"، وقال: قال أبو أحمد: وهذا الحديث بإسناده منكر ليس يرويه إلا إسحاق الكعبي، انظر: إرواء الغليل "154/7" "2071".

(١٦٢) بدائع الصنائع "157/3".

(١٦٣) أخرجه البيهقي: كتاب الخلع والطلاق، باب الاستثناء في الطلاق "361/7" وقال فيه حديث ضعيف عن معاذ بن جبل رضى الله عنه مرفوعاً، والدارقطني: كتاب الطلاق (4/35) (94)، وعبد الرزاق: كتاب الطلاق، باب طلاق إن شاء الله تعالى (6/390) (11331).

(١٦٤) بحثت عن الحديث بهذا اللفظ في مظائنه ولم أجده، وقد قال الزيلعي: غريب بهذا اللفظ، نصب الراية "234/3"، وقد أوردت الحديث هنا لأنه قد استدل به الحنفية في كتبهم. انظر: الهداية مع فتح القدير "138/4".

(١٦٥) أخرجه الدارقطني عن معاذ بن جبل: كتاب الطلاق والخلع والإيلاء "35/4" "96" قال المحدث أبو الطيب آبادي: ذكره عبد الحق في أحكامه من جهة الدارقطني، وقال: في إسناده حميد بن مالك وهو ضعيف، التعليق المغني على الدارقطني "مع سنن الدارقطني" "35/4".

ثالثاً: من المعقول:

١. لأنه أتى بصورة الشرط فيكون تعليقاً من هذا الوجه فيأخذ حكمه⁽¹⁶⁶⁾، فهو طلاق علقه بصفة صحيحة، فوجب أن لا يقع قبل وجودها⁽¹⁶⁷⁾، ولا وقوف على مشيئة الله⁽¹⁶⁸⁾.
٢. إنه تعليق بما لا يعلم وجوده، لأننا لا ندري أنه شاء وقوع هذا الطلاق أو لم يشأ، على معنى أن وقوع هذا الطلاق هل دخل تحت مشيئة الله تعالى أو لم يدخل، فإن دخل وقع، وإن لم يدخل لا يقع؛ لأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يقع بالشك⁽¹⁶⁹⁾، كما لو علقه على مشيئة زيد⁽¹⁷⁰⁾.
٣. لأنه طلاق عُلق بمشيئة من له مشيئة فوجب أن لا يقع قبل العلم بها⁽¹⁷¹⁾، والمشيئة المعلق عليها هنا غيب عتراً لم يعلم وجودها، فإذا لم يعلم حصول الوصف المعلق عليه لم يحكم بوقوع الطلاق⁽¹⁷²⁾.
٤. قوله: «طالق إن شاء الله» معناه: إن شاء الله الطلاق بعد هذا، والله لا يشأؤه إلا بتكلم الزوج به بعد ذلك⁽¹⁷³⁾.
٥. إن قوله: «إن شاء الله» يقتضي حصول المشيئة وحدوثها بعد التعليق، كما لو قال: إن شاء زيد أو دخل الدار، فإن اللفظ يقع على مشيئة ودخول يحدثان من بعد، ومشيئة الله قديمة لا يُتصور حدوثها⁽¹⁷⁴⁾.

^(١٦٦) انظر: الهداية "مع فتح القدير" 138/4، البناية 563/4.

^(١٦٧) الحاوي 133/13.

^(١٦٨) انظر: التهذيب 95/6.

^(١٦٩) بدائع الصنائع 157/3.

^(١٧٠) انظر: المغني 383/8، المبدع 364/7.

^(١٧١) الحاوي 133/13.

^(١٧٢) انظر: فتح العزيز 33/9.

^(١٧٣) انظر: المبدع 364/7، الفروع 452/5.

٦. إن حكم اليمين بالله مع عظم حرمتها يرتفع بمشيئة الله، فيكون رفع ما دونه في الحرمة من العتق والطلاق أولى (175).

اعترض عليهم الفريق الأول القائل بأن الطلاق المعلق على مشيئة الله يقع، بالآتي:

١. الطلاق والعتاق إنشاء وليس بيمين حقيقة، وإن سمي بذلك فمجاز، لا تترك الحقيقة من أجله (176).

٢. إن الطلاق إنما سمي يميناً إذا كان معلقاً على شرط يمكن تركه وفعله، ومجرد قوله: «أنت طالق» ليس بيمين حقيقة ولا مجازاً، فلم يمكن الاستثناء بعده (177).

٣. قولهم علقه على مشيئة لا تعلم، فيه نظر، حيث قد علمت مشيئة الله للطلاق بمباشرة الآدمي سببه، قال قتادة: قد شاء الله حين أذن أن يطلق، ولو قيل: إنها لم تعلم، فهو قد علقه على شرط يستحيل علمه، فيكون كتعليقه على المستحيلات يلغو، ويقع الطلاق في الحال (178).

٤. إن قوله أنت طالق إن شاء الله، ليس تعليقاً بشرط، لأن الشرط ما يكون معدوماً على خطر الوجود، ومشيئة الله تعالى أزلية لا تحتمل العدم، فكان هذا تعليقاً بأمر كائن فيكون تحقيقاً لا تعليقاً، كما لو قال: أنت طالق إن كانت السماء فوقنا (179).

(١٧٤) انظر: فتح العزيز "33/9".

(١٧٥) انظر: الحاوي "133/13".

(١٧٦) المغني "383/8"، انظر: المبدع "364/7".

(١٧٧) انظر: المغني "384/8"، المبدع "364/7".

(١٧٨) انظر: المغني "384/8".

(١٧٩) بدائع الصنائع "157/3".

أجيب: إن قول الرجل: أنت طالق إن شاء الله هو تعليق على شرط من حيث الصورة، وليس تعليقاً بأمر كائن لأن دخول الوقوع تحت مشيئة الله غير معلوم⁽¹⁸⁰⁾.

والراجح - والله تعالى أعلم - هو مذهب المالكية والحنابلة في أن الاستثناء هنا لا يقطع حكم الطلاق، وذلك للآتي:

١. إن قوله: أنت طالق، إنشاء، وليس بصيغة يمين، والاستثناء إنما يرفع حكم اليمين.
٢. إن الطلاق لا تحله الكفارة، وهي أغلظ على الخالف من النطق بالاستثناء، فلما لا يحله الأقوى لم يحله الأضعف⁽¹⁸¹⁾.

مسألة: لو قال: «أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله.»

عند الحنابلة⁽¹⁸²⁾، ورواية عند المالكية⁽¹⁸³⁾ قالوا: لا يقع الطلاق، إن نوى رد المشيئة إلى الفعل. وذلك:

١. لأنه إذا علق الطلاق بشرط صار يميناً وحلفاً، فصح الاستثناء فيه⁽¹⁸⁴⁾، لعموم قوله صلى الله وسلم: «من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى فلا حنث عليه»⁽¹⁸⁵⁾.

^(١٨٠) انظر: فتح القدير " 138/4".

^(١٨١) انظر: فتح الباري " 735/11".

^(١٨٢) المغني " 384/8"، الإنصاف " 106/9"، كشف القناع " 311/5".

^(١٨٣) المنتقى " 246/4"، التاج والإكليل " 75/4"، حاشية الدسوقي " 392/2"، الخرشي " 57/4".

^(١٨٤) المغني " 384/8".

^(١٨٥) سبق تخرجه .

٢. عن عطاء وطاووس ومجاهد والنخعي والزهري قالوا: إذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إن لم أفعل كذا وكذا إن شاء الله فله ثنياء (186).

٣. لأنه نوى رد المشيئة إلى الفعل، حيث علقه على فعل يوجد بمشيئة الله، فمتى وجد الفعل فما المانع من وقوعه؟ (187) ومتى لم يوجد لم يقع.
وعند المالكية في المذهب وفي الرواية الثانية للحنابلة، قالوا:
يقع الطلاق.

وذلك لأن هذه يمين بطلاق فلم يؤثر الاستثناء فيها، وأصلها إذا كانت غير معلقة بصفة (188).

والراجع بناء على ما تقدم في المسألة السابقة -والله أعلم- هو عدم وقوع الطلاق، لأن قوله: «أنت طالق إن شاء الله» ليس بيمين كما تقدم ترجيحه، بينما قوله هنا: «أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله» تعليق على شرط أي يمين، وقد ورد عليه الاستثناء العرفي، والاستثناء يقطع حكم اليمين، فلا يقع الطلاق.

الفرع الرابع: التعليق على المستحيل.

هناك حالتان للتعليق على المستحيل:

(١٨٦) أخرجه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الاستثناء في الطلاق "81/4" "18023".

(١٨٧) انظر: الإنصاف "106/9".

(١٨٨) انظر: المنتقى "246/4"، المغني "384/8".

الحالة الأولى: إن كان مما يستحيل وجوده حقيقة أو عقلاً وهو المستحيل لذاته، كقوله: أنت طالق إن ولج الجمل في سم الخياط، وكقوله: أنت طالق إن اجتمع الضدان، وكقوله: أنت طالق إن أحييت ميتاً، فللفقهاء فيه قولان:

القول الأول: الحنفية⁽¹⁸⁹⁾ والمالكية⁽¹⁹⁰⁾ والشافعية⁽¹⁹¹⁾ والحنابلة⁽¹⁹²⁾: لا يقع الطلاق.

وذلك:

١. لأنه علقه على صفة ولم توجد الصفة المعلق عليها⁽¹⁹³⁾، والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط⁽¹⁹⁴⁾.

٢. قد يكون الغرض من التعليق بغير الممكن أن يمتنع وقوع

الطلاق حسب امتناع المعلق عليه⁽¹⁹⁵⁾، أي لتأكيد النفي، كأنه يقول: طلاقك أمر لا يكون أصلاً ورأساً، كما لا يلج الجمل في سم الخياط، وكما لا يجتمع الضدان، قال تعالى: "وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ" "الأعراف: 40"، أي لا يدخلونها رأساً⁽¹⁹⁶⁾.

⁽¹⁸⁹⁾ بدائع الصنائع "11/3، 27، 132".

⁽¹⁹⁰⁾ انظر: الشرح الكبير "مع حاشية الدسوقي" "394/2".

⁽¹⁹¹⁾ فتح العزيز "65/9".

⁽¹⁹²⁾ المغني "385/8"، الفروع "416/5، 417"، الإنصاف "43/9".

⁽¹⁹³⁾ انظر: المغني "385/8"، المبدع "313/7"، كشاف القناع "276/5".

⁽¹⁹⁴⁾ الخرشي "59/4".

⁽¹⁹⁵⁾ انظر: فتح العزيز "65/9".

⁽¹⁹⁶⁾ انظر: بدائع الصنائع "27/3".

3. لأن الحالف بالله تعالى يقصد بيمينه تحقيق البر والوفاء بما عهد وإنجاز ما وعد، ثم الكفارة تجب لدفع الذنب الحاصل بتفويت البر وهو الحنث، فإذا لم يكن متصور الوجود حقيقة لا يتصور الحنث، فلم يكن في انعقاد اليمين فائدة فلا تنعقد، لعدم إمكان البر والحنث (197).

القول الثاني: وهو قول أبي يوسف (198) ورواية عند الشافعية (199) ورواية عند الحنابلة (200): يقع الطلاق.

وذلك:

١. لأنه أردف الطلاق بما يرفع جملته، ويمنع وقوعه في الحال، وفي الثاني، فلم يصح كاستثناء الكل، وكما لو قال: «أنت طالق طلقة لا تقع عليك أو لا تنقص عدد طلاقك» (201).

٢. لأن التعليق يثبت إذا كان المعلق عليه مما يترقب حصوله، فإذا لم يكن كذلك بطل التعليق، وبقي التطبيق من غير تعليق،

كما لو قال لغير المدخول بما: أنت طالق للسنة، يلغو الوصف ويقع الطلاق (202).

٣. لأن الحالف على فعل الممتنع كاذب حانث (203)، قال تعالى: "وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ" إلى قوله: "وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ" "النحل: 38-39".

(١٩٧) انظر: بدائع الصنائع "11/3، 12".

(١٩٨) بدائع الصنائع "11/3، 27".

(١٩٩) فتح العزيز "65/9".

(٢٠٠) المغني "385/8"، الإنصاف "42/9"، المبدع "313/7".

(٢٠١) انظر: المغني "386/8"، المبدع "313/7".

(٢٠٢) فتح العزيز "65/9".

(٢٠٣) انظر: المغني "386/8"، المبدع "313/7".

٤. لأن التعليق بما لا إمكان له مستنكر فيلغى، فيقع الطلاق.
٥. لأنه لو حلف على فعل متصور فصار ممتنعاً حنث، فهذا أولى (204).
- والراجع -والله تعالى أعلم- هو قول الجمهور بعدم وقوع الطلاق، وذلك لأنه تعليق صحيح في صيغته، ولم يتحقق شرطه، فلا يقع.
- الحالة الثانية: إن كان مما يستحيل وجوده عادةً وعرفاً، كقوله: أنت طالق إن طرت، أو سعدت السماء، أو أنت طالق إن قلّرت الحجر ذهباً.
- قال الحنفية (205)، والمالكية (206) والشافعية (207) والحنابلة (208): يصح التعليق، وبالتالي لا يقع الطلاق إلا إن وُجد الشرط.
- وذلك:
١. لأنه علق الطلاق على شرط ممتنع وجوده، ويلزم من عدم الشرط عدم المشروط (209).
٢. لأنه ممكن في العقل، وفي قدرة الله تعالى الإقدار عليه، وله وجود، حيث وجد جنس ذلك في معجزات الأنبياء عليهم السلام، وكرامات الأولياء. فقد أُسري برسول الله صلى الله عليه وسلم (210)، ورفع عيسى -عليه السلام- (211)، وأُعطى جعفر جناحين يطير بهما (212)، فيصح التعليق عليه (213).

(٢٠٤) انظر: المغني "386/8"، المبدع "313/7".

(٢٠٥) المبسوط 139/6، بدائع الصنائع "11/3".

(٢٠٦) انظر: الشرح الكبير "مع حاشية الدسوقي" "394/2".

(٢٠٧) فتح العزيز "65/9".

(٢٠٨) المغني "386/8"، المبدع "313/7"، كشاف القناع "276/5".

(٢٠٩) انظر: الشرح الكبير "مع حاشية الدسوقي" "394/2".

المطلب الثاني

التعليق على الزمن

قال الجمهور "الحنفية⁽²¹⁴⁾والشافعية⁽²¹⁵⁾ والحنابلة⁽²¹⁶⁾": يصح تعليق الطلاق على الزمن المستقبل

أو إضافته إليه، كأن يقول: أنت طالق غداً، أو يوم كذا، أو في شهر كذا، أو إلى سنة أو شهر، أو إذا طلعت الشمس أو عند قدوم زيد.

حجتهم في ذلك:

١. ما ورد عن ابن عباس رضى الله عنه أنه كان يقول: «من قال لامرأته أنت طالق إلى رأس السنة أنه يطأها ما بينه وبين رأس السنة»⁽²¹⁷⁾.

٢. قياساً على العتق حيث يصح تعليقه على الزمن⁽²¹⁸⁾، وقد تقدم قول أبي ذر رضى الله عنه: «إن لي إبلاً يرعاها عبد لي وهو عتيق إلى الحول».

(٢١٠) قال تعالى: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى" "الإسراء: 1"، وقال صلى الله عليه وسلم: «أتيت بالبراق وهو دابة أبيض طويل، فوق الحمار ودون البغل، يضع حافره عند منتهى طرفه، قال: فركبته حتى أتيت بيت المقدس، قال: فربطته بالحلقة التي يربط به الأنبياء، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين» أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض الصلوات "210/2، 211" واللفظ له .

(٢١١) قال تعالى: "إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنِي مَرْيَمَ هَبْ وَاقِفِكْ وَارْفَعُكَ إِلَيَّ" "آل عمران: 55".

(٢١٢) عن الشعبي أن ابن عمر رضى الله عنه كان إذا سلم على ابن جعفر قال: «السلام عليك يا ابن ذي الجناحين» أخرجه البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضى الله عنه "96/7" "3709"، وعن عبد الله بن جعفر قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هنيئاً لك أبوك يطير مع الملائكة في السماء» أخرجه الطبراني بإسناد حسن، ذكره في: فتح الباري "98/7"، مجمع الزوائد "276/9".

(٢١٣) انظر: بدائع الصنائع "12/3"، فتح العزيز "65/9"، المغني "386/8"، المبدع "315/7".

(٢١٤) المبسوط "114/6"، بدائع الصنائع "22/3"، البناية "419/4".

(٢١٥) الحاوي الكبير "54/13"، التهذيب "45/6"، فتح العزيز "61/9".

(٢١٦) المغني "319/8، 321"، المبدع "316/7"، كشاف القناع "277/5".

(٢١٧) أخرجه البيهقي: كتاب الخلع والطلاق، باب الطلاق بالوقت والفعل "356/7".

٣. لأنه إزالة ملك فيصح تعليقه بالصفات عموماً⁽²¹⁹⁾.
 ٤. لأن الطلاق إزالة ملك لو عُلّق بأجل معلوم مجهول لم يزل قبله، فوجب إذا علق بأجل معلوم أن لا يزول قبله⁽²²⁰⁾.
 ٥. لأن الطلاق يحتمل الاختصاص بوقت دون وقت، فإذا جُعِل الغد ونحوه ظرفاً، فإنه لا يقع قبله⁽²²¹⁾.
 ٦. القياس على المدائنة إلى أجل⁽²²²⁾، حيث يتأجل الدين مع ثبوته ابتداءً.
 ٧. لأنه تعليق طلاق بشرط، فوجب أن لا يقع قبل وجود الشرط⁽²²³⁾.
- وقال المالكية⁽²²⁴⁾: لا يصح تعليق الطلاق على زمن محقق الوجود مستقبلاً، كقوله: أنت طالق إذا طلعت الشمس، ويقع الطلاق حالاً، لكن لو أضافه إلى زمن غير محقق، كأن يقول: أنت طالق يوم يجيء أبي، أو أنت طالق إذا قدم فلان، فإنه يمس امرأته حتى يجيء أبوه ويقدم فلان.
- حجتهم في ذلك:**

١. عن سعيد بن المسيب قال: إذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إلى سنة، فهي طالق حينئذ⁽²²⁵⁾.

^(٢١٨) المحلى "215/10"، انظر: الحاوي "54/13".

^(٢١٩) المغني "319/8".

^(٢٢٠) الحاوي "54/13".

^(٢٢١) انظر: بدائع الصنائع "25/3"، المبدع "316/7"، كشاف القناع "277/5".

^(٢٢٢) المحلى "215/10".

^(٢٢٣) الحاوي "54/13".

^(٢٢٤) الشرح الكبير "دردير" ومعه حاشية الدسوقي "390/2"، مواهب الجليل ومعه التاج والإكليل "68/4"، المدونة الكبرى "116/2".

٢. إن الزوج جعل استباحة زوجته إلى أجل محدود مما يبلغه عمره في ظاهر الحال⁽²²⁶⁾ فهو توقيت للنكاح، وهو لا يكون مؤقتاً بزمان لذلك لا يجوز أن يتزوجها شهراً⁽²²⁷⁾، فيكون شبيهاً بنكاح المتعة⁽²²⁸⁾.
٣. إن الوطاء في مثل هذه الحالة سيكون وطئاً في نكاح مؤقت لا يجوز، فيقع الطلاق حالاً تجنباً لذلك.

٤. هذا طلاق إلى أجل فهو باطل كالنكاح إلى أجل⁽²²⁹⁾.

٥. إن عقد التحريم إلى أجل يوجب تعجيله كالمكاتبة، لما أوجبت الكتابة تحريمها بالعتق بعد الأداء، تعجل تحريمها بنفس الكتابة قبل الأداء⁽²³⁰⁾.

وقال الظاهرية⁽²³¹⁾: لا يصح تعليق الطلاق على زمن، ولا يقع ابتداءً، بناء على مذهبهم في عدم صحة تعليق الطلاق بوجه عام، وذلك لأن الطلاق إلى أجل مشروط بشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو

^(٢٢٥) أخرجه سعيد بن منصور في سننه: كتاب الطلاق، باب من وقت للطلاق وقتاً "10/2"
"1801" واللفظ له، وعبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطلاق، باب الطلاق إلى أجل
"387/6" "11316"، "11317".

^(٢٢٦) انظر: الخرشى "55/4".

^(٢٢٧) انظر: المغني "319/8".

^(٢٢٨) انظر: مواهب الجليل "68/4"، حاشية الدسوقي "390/2"، الحاوي "54/13".

^(٢٢٩) انظر: المحلى "214/10".

^(٢٣٠) الحاوي "54/13".

^(٢٣١) المحلى "213/10".

باطل⁽²³²⁾، كما قال صلى الله عليه وسلم: «ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل»⁽²³³⁾.

والراجع -والله تعالى أعلم- هو قول الجمهور بصحة تعليق الطلاق بالزمن، وذلك للتالي:

١. إن تعليق الطلاق على الزمن ليس توقيتاً للنكاح، وإنما هو توقيت للطلاق، وهذا غير ممتنع، فإن النكاح عقد يمتنع فيه دخول الأجل ففسد بالمعلوم والمجهول، والطلاق حد لا يفسد بالأجل المجهول، فمن الأولى أن لا يفسد بالمعلوم⁽²³⁴⁾.

٢. فرق بين النكاح والطلاق، فإن النكاح لا يجوز أن يكون معلقاً بشرط، والطلاق يجوز فيه التعليق⁽²³⁵⁾.

٣. لا يصح الاعتبار بالكتابة، لأن المكاتب قد ملكت نفسها وملك المال عليها، فلم يجوز أن يجمع بين ملك المال عليها وملك الاستمتاع بها كالخلع⁽²³⁶⁾.

والتعليق على الزمن وإن كان بصيغة الشرط ليس يمين عند الشافعية⁽²³⁷⁾ والحنابلة⁽²³⁸⁾، وذلك:

(٢٣٢) انظر: المحلى "215/10".

(٢٣٣) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الولاء "400/5" "2729"، ومسلم: كتاب العتق، باب بيان أن الولاء لمن أعتق "146/10".

(٢٣٤) انظر: الحاوي "55/13"، المغني "319/8".

(٢٣٥) المغني "319/8".

(٢٣٦) الحاوي "55/13".

(٢٣٧) التهذيب "52/6"، الحاوي "84/13".

(٢٣٨) المغني "335/8"، المبدع "350/7"، كشاف القناع "302/5".

١. لأن الشرط لا يكون شرطاً إلا إذا كان في وجوده خطر، بأن يجوز أن يوجد ويجوز أن لا يوجد، والغد أو الزمن يأتي لا محالة، فلا يصلح شرطاً فلم يكن يمينا⁽²³⁹⁾.

٢. لأن اليمين ما يتضمن تحقيقه أمراً أو منعاً من شيء أو إقداماً على شيء، ولا يقدر الخالف على الامتناع من مجيء الغد، ولا على الإتيان به فلم يكن يمينا⁽²⁴⁰⁾. وهو يمين عند الحنفية لوجود صيغة الشرط والجزاء⁽²⁴¹⁾.

زمن وقوع الطلاق: دخول أول جزء من الوقت المعلق عليه⁽²⁴²⁾.

مسألة: لو قال لها: «أنت طالق إلى شهر أو إلى سنة» عند زفر ورواية لأبي يوسف⁽²⁴³⁾: أنها تطلق في الحال⁽²⁴⁴⁾.

حجتهما:

1. إن قوله: «إلى شهر» لبيان الأجل، والأجل في الشيء لا ينفي ثبوت أصله، أو لا يكون إلا بعد أصله، كالأجل في الدين لا يكون إلا بعد وجوب الدين، فكذلك ذكر الأجل هنا فيما أوقعه لا ينفي الوقوع في الحال، ولكن يلغو الأجل؛ لأن الواقع من الطلاق لا يحتمل ذلك الأجل⁽²⁴⁵⁾.

⁽²³⁹⁾ انظر: بدائع الصنائع "22/3".

⁽²⁴⁰⁾ انظر: بدائع الصنائع "22/3"، التهذيب "52/6"، الحاوي "84/13"، المغني "335/8".

⁽²⁴¹⁾ انظر: بدائع الصنائع "22/3"، حاشية ابن عابدين "342/3".

⁽²⁴²⁾ بدائع الصنائع "133/3"، التهذيب "46/6"، المغني "318/8"، الفروع "422/5"، المبدع "316/7"، كشف القناع "278/5"، "279".

⁽²⁴³⁾ المبسوط "114/6".

⁽²⁴⁴⁾ تقدم رأي الجمهور وترجيح قولهم في أول هذا المطلب، بأن هذه الصيغة ضمن صيغ التعليق على الزمن، "ص314".

⁽²⁴⁵⁾ المبسوط "114/6".

٢. لأن قوله: «أنت طالق» إيقاع في الحال وقوله: «إلى شهر» تأقيت له وغاية، وهو لا يقبل التأقيت فبطل التأقيت ووقع الطلاق (246).

٣. لأن قوله: «إلى شهر» أجل لمدة الطلاق وليس بشرط في وقوعه (247).
يُعتَرَض عليهما بالآتي:

١. الواقع لا يحتمل الأجل لكن الإيقاع يحتمل ذلك، لأن عمله في التأخير والإيقاع يحتمل التأخير، وحرف "إلى" داخل على أصل الإيقاع فيكون عاملاً في تأخير الوقوع، كأنه قال: أنت طالق بعد مضي شهر، وكقول الرجل: "أنا خارج إلى سنة" أي بعد سنة (248).

٢. لا فرق بين قول القائل أنا خارج بعد شهر وبين أن يقول أنا خارج إلى شهر، في أن الشهر أجل لكون الخروج بعده (249).

٣. إن لفظ: "أنت طالق إلى شهر" يحتمل توقيت الوقوع، فكذلك يحتمل توقيت الإيقاع، فإذا احتمل الأمرين لم يقع الطلاق بالشك (250).

(٢٤٦) المبسوط " 114/6".

(٢٤٧) الحاوي " 55/13".

(٢٤٨) المبسوط " 114/6".

(٢٤٩) الحاوي " 55/13".

(٢٥٠) انظر: المغني " 320/8".

المطلب الثالث

التعليق بالصفة

يصح تعليق الطلاق على الصفة عند القائلين بجواز التعليق، وذلك بأن يعلق الزوج طلاق زوجته على اتصافها بحال أو وضع أو هيئة معينة مما لا تقدر على دفعه.

مثاله: أن يقول لها: أنت طالق مريضة فيقع الطلاق بمرضها، لوصفها بالمرض عند الوقوع أشبه الشرط، فكأنه قال: أنت طالق إذا مرضت (251). وكذلك لو قال لها: أنت طالق إذا حملت، أو: إذا حضت فأنت طالق، ويكون طلاق بدعة، أو إذا طهرت فأنت طالق، ويكون طلاق سنة (252).
قال قتادة: إذا قال: إذا حملت فأنت طالق ثلاثاً، يغشاها عند كل طهر مرة، فإن استبان حملها فقد بان منهنه» (253).

وانفرد المالكية (254) بتفصيل في ذلك فقالوا: إن كانت الصفة متحققة الوقوع أو غالبية الوقوع، عقلاً أو عادة أو شرعاً وقع الطلاق في الحال، كما لو قال لامرأته "غير اليائسة والصغيرة": أنت طالق إذا حضت، أو لامرأته الحامل: أنت طالق إذا وضعت، أو أنت طالق إن صليت، وكذا لو كانت الصفة مشكوكاً في

(٢٥١) انظر: كشف القناع "248/5"، ولا فرق عند الحنابلة إن قال: مريضة بالرفع أو النصب، وفترق الشافعية بينهما بأنه في حال النصب كان المرض شرطاً في وقوع الطلاق فلا تطلق قبله، وإن كان بالرفع كان جزاءً فتطلق في الحال، وهذا فيمن كان من أهل العربية، وإلا ففيه خلاف بين الأصحاب. انظر: الحاوي "93/13، 172".

(٢٥٢) انظر: فتح العزيز "99/9"، المغني "319/8، 335"، المبدع "350/7".

(٢٥٣) أخرجه البخاري تعليقاً: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق "481/9"، وابن أبي شيبه موصولاً: كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الرجل يقول لامرأته: إذا حملت فأنت طالق "113/4، 114" "18395".

(٢٥٤) انظر: انظر: المدونة الكبرى "118/2"، الشرح الكبير "مع حاشية الدسوقي" "391/2"، التاج والإكليل، ومواهب الجليل "70/4، 71".

تحققها حال التعليق، كما لو قال لامرأته الحامل: أنت طالق إن كان في بطنك غلام، أو قال لامرأته في طهر مسها فيه: أنت طالق إذا حملت (255).

والتعليق بالصفة ليس يمين عند الجميع (256)، وذلك:

١. لأن الشرط معناه العلامة، وهو ما جعله الخالف علماً لنزول الجزاء، والخالف ههنا لم يجعل قوله "إذا طهرت أو حضت" علماً لنزول الجزاء، وإنما جعله إيقاعاً للطلاق على وجه السنة أو البدعة (257).
٢. إن يمين الطلاق هو طلاق معلق على شرط يقصد به الحث على الفعل أو المنع منه أو تصديق أو تكذيب خبر، والطلاق المعلق على صفة هو طلاق معلق على شرط لا تقدر على دفعه (258).

فرع: وقوع الطلاق في الحيض.

اختلف العلماء في ذلك على فريقين:

الفريق الأول: الجمهور "الحنفية" (259) والمالكية (260) والشافعية (261) والحنابلة (262): "على أن الطلاق في الحيض محرم ويقع، وهو طلاق بدعة، وكذا لو علق طلاقها عليه.

(٢٥٥) انظر: الشرح الكبير "مع حاشية الدسوقي" 390/2، 391، الخرشبي "56/4، 57".

(٢٥٦) بدائع الصنائع "22/3"، حاشية ابن عابدين "341/3"، الحاوي "84/13"، فتح العزيز "118/9"، المبدع "350/7"، كشاف القناع "302/5".

(٢٥٧) بدائع الصنائع "22/3" انظر: فتح العزيز "118/9".

(٢٥٨) انظر: الحاوي "84/13".

(٢٥٩) بدائع الصنائع "25/3، 96"، فتح القدير "480/3".

(٢٦٠) مواهب الجليل "40/4"، حاشية الدسوقي "363/2"، الخرشبي "56/4".

(٢٦١) الحاوي "385/12، 409".

(٢٦٢) المغني "335/8"، الفروع "432/5"، المبدع "334/7، 350"، كشاف القناع

"302، 292/5".

الفريق الثاني: الظاهرية⁽²⁶³⁾ وابن تيمية⁽²⁶⁴⁾: على أن الطلاق في الحيض محرم ولا يقع.

حجة الجمهور على أن الطلاق في الحيض يقع:

من الكتاب⁽²⁶⁵⁾:

قوله تعالى: " فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ " "البقرة: 230"، وقوله تعالى:

" وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ " "البقرة: 228"، وقوله تعالى: " الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ "

"البقرة: 229"، وقوله تعالى: " وَلِلْمُطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ " "البقرة: 241".

وجه الدلالة: هذه عمومات لا يجوز تخصيصها إلا بنص أو إجماع.

من السنة:

١. قوله صلى الله عليه وسلم لعمر عندما طلق عبد الله بن عمر امرأته في الحيض «مره

فليراجعها»⁽²⁶⁶⁾.

وجه الدلالة⁽²⁶⁷⁾:

- أمره بالمراجعة، والمراجعة تستلزم وقوع الطلاق لأنها لا تكون إلا بعده.

⁽²⁶³⁾ المحلى " 161/10".

⁽²⁶⁴⁾ الفتاوى الكبرى "ابن تيمية" " 31/3".

⁽²⁶⁵⁾ انظر: زاد المعاد " 229/5، 230".

⁽²⁶⁶⁾ أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب قول الله تعالى: "أَبْ بَ بَ بَ"

" 429/9 " 5251"، ومسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها " 61/10".

⁽²⁶⁷⁾ انظر: زاد المعاد " 227/5، 230"، الحاوي " 386/12".

- أمره بالمراجعة، وهي لمر شعث النكاح، وإنما شعثه وقوع الطلاق.
٢. عن ابن عمر رضي الله عنه -وهو صاحب القصة- قال: «حسبت علي بتطليقة»⁽²⁶⁸⁾ وفي رواية: عندما سئل: ما صنعت التطليقة؟ قال: «واحدة اعتد بها»⁽²⁶⁹⁾، وهذا صريح في وقوع الطلاق في الحيض.
٣. قول ابن عمر رضي الله عنه لما قيل له: أفاحتسبت بها؟ قال: «ما يمنعه رأيك إن عجز واستحقم!»⁽²⁷⁰⁾.
- وجه الدلالة⁽²⁷¹⁾:
- أي لو عجز واستحقم فلن يسقط عنه الطلاق حمقه ولا يبطله عجزه.
- أي لو عجز عن المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجعة هل تبقى المرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة؟ فلا بد وأن تحتسب بتلك التطليقة، كما لو عجز عن فرض آخر لله فلم يحمقه واستحقم فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط عنه.
٤. قول ابن عمر رضي الله عنه للمطلق ثلاثاً: «حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك، وعصيت ربك فيما أمرك من طلاق امرأتك»⁽²⁷²⁾ أوقع عليه الطلاق الثلاث مع حرمة، فكذلك الطلاق في الحيض.

^(٢٦٨) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق "436/9" 5253".

^(٢٦٩) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها "63/10، 64".

^(٢٧٠) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق "436/9" 5252"، ومسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها "67/10"، واللفظ له .

^(٢٧١) انظر: فتح الباري "437/9".

من المعقول:

١. ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها، وإنما هو إزالة عصمة فيها حق آدمي، فكيفما أوقعه وقع، سواء أجر في ذلك أم أثم (273).

٢. رفع الطلاق تخفيف ووقوعه تغليظ، فطلاق المجنون لا يقع تخفيفاً لأنه ليس بعاصٍ، وطلاق السكران يقع تغليظاً لأنه عاصٍ، والمطلق في الحيض عاصٍ، وهو أولى بوقوع الطلاق تغليظاً عليه (274).

٣. لو لزم الطلاق المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي أخف حالاً من المطيع (275).

مناقشة الجمهور في استدلالهم على أن الطلاق في الحيض يقع:

1. الأمر بالمراجعة لا يستلزم وقوع الطلاق، وذلك لأن المراجعة وقعت في كلام الله ورسوله على ثلاثة معانٍ (276):

• ابتداء النكاح، كقوله تعالى: " فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ " "البقرة: 230"، ولا خلاف بين أهل العلم أن المطلق هاهنا هو الزوج الثاني، وأن التراجع المذكور هو بينها وبين الزوج الأول، وذلك نكاح مبتدأ.

(٢٧٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب من قال لامرأته أنت علي حرام "460/9" "5264"، ومسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها "62/10" واللفظ له .

(٢٧٣) فتح الباري "440/9".

(٢٧٤) انظر: الحاوي "387/12".

(٢٧٥) فتح الباري "440/9".

(٢٧٦) انظر: زاد المعاد "228/5، 229"، الفتاوى الكبرى "ابن تيمية" "31/3، 32"، الروضة الندية "49/2".

• المعنى اللغوي وهو الرد الحسي إلى الحالة التي كان عليها أولاً، كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي النعمان بن بشير لما نحل ابنه دون سائر ولده: «فارجعه»⁽²⁷⁷⁾، وكما قال صلى الله عليه وسلم لمن باع صاعاً بصاعين: «هذا هو الربا فردوه»⁽²⁷⁸⁾، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول ولم يحدث شيئاً⁽²⁷⁹⁾، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: وهب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين أخوين، فبعت أحدهما، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا علي ما فعل غلامك؟» فأخبرته، فقال: «رده، رده»⁽²⁸⁰⁾. وهكذا الأمر بمراجعة ابن عمر رضي الله عنه امرأته ارتجاع ورد إلى حالة الاجتماع كما كانا قبل الطلاق، وليس في ذلك ما يقتضي وقوع الطلاق في الحيض، لأنه إذ طلقها حائضاً فقد اجتنبها، وإنما أمره صلى الله عليه وسلم برفض فراقه لها، وأن يراجعها كما كانت من قبل⁽²⁸¹⁾.

• رجوع بدن كل منهما إلى صاحبه، كما إذا أخرج الزوجة أو الأمة من داره، فقبل له راجعها، فأرجعها.

⁽²⁷⁷⁾ أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب الهبة للولد "260/5" "2586"، ومسلم: كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة "65/11"، وفي رواية «فاردده» وفي رواية «فرده» "65/11، 66".
⁽²⁷⁸⁾ أخرجه مسلم: كتاب البيوع، باب الربا "23/11".
⁽²⁷⁹⁾ أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب إلى متى تُرد عليه امرأته إذا أسلم بعدها "ص357".
⁽²⁸⁰⁾ "2240"، واللفظ له، الترمذي: كتاب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما "ص354" "1145" وفيه "بعد ست سنين" وقال: هذا حديث ليس بإسناده بأس، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر "ص298" "2009"، قال الألباني: صحيح، إرواء الغليل "339/6".

⁽²⁸¹⁾ أخرجه الترمذي: كتاب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية الفرق بين الأخوين أو بين الوالدة وولدها في البيع "ص398" "1287" واللفظ له، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن التفريق بين السبي "ص334" "2249".
⁽²⁸¹⁾ المحلى "166/10".

٢. إن استعمال لفظ المراجعة يقتضي المفاعلة، والرجعة من الطلاق يستقل بها الزوج بمجرد كلامه، فلا يكاد يستعمل فيها لفظ المراجعة، بخلاف ما إذا رد بدن المرأة إليه، فرجعت باختيارها، فإنهما قد ترجعا كما يتراجعان بالعقد باختيارهما بعد أن تنكح زوجاً غيره.
٣. إن ألفاظ الرجعة من الطلاق هي الرد والإمساك، وتستعمل في استدامة النكاح لقوله تعالى: " وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ " "الأحزاب: 37" ولم يكن هناك طلاق، وقال تعالى: " الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ " "البقرة: 229" والمراد به الرجعة بعد الطلاق.
٤. إن الرجعة يستقل بها الزوج ويؤمر فيها بالإشهاد، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر ابن عمر رضي الله عنه بالإشهاد، وقال: «مره فليراجعها» ولم يقل ليرتجعها.
٥. صح أنه صلى الله عليه وسلم غضب عندما بلغه ذلك، فقد ورد في رواية مسلم: فتغيظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو لا يغضب مما أحله الله (282).
٦. قول ابن عمر رضي الله عنه: «حُسِبَ عَلَيَّ بِتَطْلِيْقَةٍ» لم يبين من الحاسب لها، بل في رواية أن ابن عمر رضي الله عنه هو الحاسب لها، قال ابن عمر رضي الله عنه: «فراجعتها وحسبت لها التطليقة التي طلقته» (283)، ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم (284).

(٢٨٢) انظر: الروضة الندية "49/2".

(٢٨٣) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها "65/10".

(٢٨٤) انظر: فتح الباري "438/9"، الروضة الندية "49/2"، المحلى "165/10"، زاد المعاد "229/5".

رد الجمهور على مناقشة الظاهرية وابن تيمية ومن معهم:

١. حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على الحقيقة اللغوية اتفاقاً⁽²⁸⁵⁾، وقد ورد عن ابن عمر رضى الله عنه ما يؤيد الحمل على المعنى الشرعي في هذه المسألة، فعن ابن عمر رضى الله عنه أن رجلاً قال: إني طلق امرأتى البتة وهي حائض، فقال: عصيت ربك وفارقت امرأتك، قال: فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر رضى الله عنه أن يراجع امرأته! قال: إنه أمر ابن عمر رضى الله عنه أن يراجعها بطلاق بقي له، وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك⁽²⁸⁶⁾.

٢. قول الصحابي: «أمرنا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا» ينصرف إلى من له الأمر حينئذ وهو النبي صلى الله عليه وسلم، وخاصة مع اطلاع الرسول صلى الله عليه وسلم على ما فعله ابن عمر رضى الله عنه صريحاً، فهو الأمر له بالمراجعة، وهو المرشد له فيما يفعله إذا أراد الطلاق بعد ذلك، فالاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي احتسبها عليه⁽²⁸⁷⁾.

٣. كيف يُتخيل أن ابن عمر رضى الله عنه يفعل في القصة شيئاً برأيه وهو ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تغيط من صنيعه كيف لم يشاوره فيما يفعل⁽²⁸⁸⁾، فقد ورد في رواية مسلم: «فتغيط رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال: مره فليراجعها»⁽²⁸⁹⁾.

⁽²⁸⁵⁾ انظر: شرح النووي لصحيح مسلم "60/10"، فتح الباري "438/9".

⁽²⁸⁶⁾ أخرجه الدارقطني: كتاب الطلاق "7/3"، "8"، "17".

⁽²⁸⁷⁾ انظر: فتح الباري "438/9".

⁽²⁸⁸⁾ انظر: فتح الباري "438/9".

⁽²⁸⁹⁾ كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها "64/10".

٤. بل قد ورد صريحاً أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المحتسب لتلك التطليقة، فعن ابن عمر

رضي الله عنه قال: فقال عمر: يا رسول الله أفتحتسب بتلك التطليقة؟ قال: «نعم» (290).

حجة الظاهرية وابن تيمية على عدم وقوع الطلاق في الحيض:

من الكتاب:

١. قوله تعالى: "فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ" "البقرة: 229".

وجه الدلالة (291):

- إن الله تعالى أمر بالتسريح بإحسان ولا أشر من التسريح الذي حرّمه الله ورسوله.
- إن موجب عقد النكاح أحد أمرين: إما إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان، والمطلق على غير ما أمر الله لم يسرح بإحسان، وهو أمر ثالث غير ما ذكر، فلا عبرة به البتة.

٢. قوله تعالى: "الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ" "البقرة: 229".

وجه الدلالة: حصر تعالى الطلاق المشروع المأذون فيه الذي يملك به الرجعة في مرتين، فلا يكون ما عداه طلاقاً مشروعاً (292).

٣. قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ" "الطلاق: 1".

وجه الدلالة:

(٢٩٠) أخرجه الدارقطني من رواية شعبة: كتاب الطلاق "5/3، 6" "5"، قال ابن حجر:

ورجاله إلى شعبة ثقات، فتح الباري "438/9".

(٢٩١) انظر: زاد المعاد "225/5"، الروضة الندية "49/2".

(٢٩٢) انظر: زاد المعاد "225/5"، الروضة الندية "49/2".

- أمر تعالى أن يكون الطلاق للعدة، والطلاق المشروع المأذون فيه وهو الطلاق في زمن الطهر الذي لم يجامع فيه، أو بعد استبانة الحمل، وما عداهما فليس بطلاق للعدة، فلا يكون طلاقاً⁽²⁹³⁾.
 - الأمر بالشيء نهي عن ضده، فالطلاق في الحيض منهي عنه، والنهي يقتضي الفساد⁽²⁹⁴⁾.
- من السنة⁽²⁹⁵⁾:

١. قوله صلى الله عليه وسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»⁽²⁹⁶⁾.
وجه الدلالة: والطلاق المحرم ليس عليه أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو مردود باطل.
٢. قوله صلى الله عليه وسلم: «كل بدعة ضلالة»⁽²⁹⁷⁾.
وجه الدلالة: هذا طلاق بدعة فلا يعتد به.
٣. عن أبي الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع: قال: كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً؟ قال: طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأل عمر رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: إن عبد الله بن عمر طلق

⁽²⁹³⁾ انظر: زاد المعاد "225/5".

⁽²⁹⁴⁾ انظر: الروضة الندية "49/2".

⁽²⁹⁵⁾ انظر: زاد المعاد "224/5"، الفتاوى الكبرى "ابن تيمية" "32/3"، الروضة الندية "50/2".

⁽²⁹⁶⁾ أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور "16/12".

⁽²⁹⁷⁾ أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة "4443" واللفظ له، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع "ص755" "2681" وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه: المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل "ص13" "46".

امراته، وهي حائض، قال عبد الله: فردها علّ ري ولم يرها شيئاً، وقال: «إذا طهرت فليطلق أو ليمسك»⁽²⁹⁸⁾، وفي رواية: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس ذلك بشيء»⁽²⁹⁹⁾.

وجه الدلالة: قوله: «فردها علّ ري ولم يرها شيئاً» وفي رواية:

«ليراجعها، فردّها»⁽³⁰⁰⁾ صريح في عدم اعتبار الطلاق في الحيض، حيث ردها عليه، ولم ير طلاقه شيئاً.

4. عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مره فليراجعها ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء»⁽³⁰¹⁾.

وجه الدلالة: لو كان الطلاق قد وقع، كان ارتجاعها ليطلقها في الطهر الأول أو الثاني زيادة وضراً عليه، وزيادة في الطلاق المكروه، وليس في ذلك مصلحة لا له ولا لها.

⁽²⁹⁸⁾ أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب في طلاق السنة "ص348" "2185"، قال ابن حجر: إسناده على شرط الصحيح، فتح الباري "439/9".

⁽²⁹⁹⁾ أخرجه سعيد بن منصور: كتاب الطلاق، باب الرجل يطلق امرأته وهي حائض "358/1، 359" "1552".

⁽³⁰⁰⁾ أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها "69/10".

⁽³⁰¹⁾ أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها "60/10، 61".

من المعقول:

١. إن الطلاق في الحيض طلاق لم يشرعه الله تعالى البتة، ولا أذن فيه، فليس من شرعه، فأشبهه طلاق الأجنبية⁽³⁰²⁾.
٢. إنما يقع من الطلاق ما ملّكه الله تعالى للمطلق، ولهذا لا يقع به الرابعة، لأنه لم يملكه إياها، ومن المعلوم أنه لم يملكه الطلاق المحرم ولا أذن له فيه، فلا يصح ولا يقع⁽³⁰³⁾.
٣. من المعلوم أن المكلف إنما يتصرف بالإذن، وما لم يأذن به الله ورسوله لا يكون محلاً للتصرف البتة، وقد جعل الله تعالى لنا ولاية إيقاع الطلاق على وجه مخصوص، فلا نملك إيقاعه على غير ذلك الوجه، كما لو وكرل وكيلاً أن يطلق امرأته طلاقاً جائزاً للسنة، فطلّق طلاقاً محرماً للبدعة لم يقع لأنه غير مأذون فيه، ومخالفة الله تعالى في إيقاع الطلاق في غير وقته، بأن أوقعه في الحيض أولى أن لا يقع بها طلاق⁽³⁰⁴⁾.
٤. قياساً على عقد النكاح فإنه يحرم في وقت العدة والإحرام، ويكون باطلاً إن وقع، فكذلك الطلاق في غير وقته يحرم ولا يقع⁽³⁰⁵⁾.
٥. إن الشارع قد حجر على الزوج أن يطلّق في حال الحيض أو بعد الوطء في الطهر، فلو صح طلاقه لم يكن لحجر الشارع

(٣٠٢) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم "60/10"، فتح الباري "438/9"، زاد المعاد "225/5".

(٣٠٣) زاد المعاد "223/5".

(٣٠٤) انظر: زاد المعاد "223/5"، بدائع الصنائع "96/3"، الحاوي "386/12".

(٣٠٥) انظر: الحاوي "386/12".

- معنى، وكان حبر القاضي على منعه التصرف أقوى من حبر الشارع حيث يبطل التصرف بحره (306).
٦. لأنه طلاق محرم منهي عنه، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه، ولو قلنا بصحة الطلاق في الحيض لم يكن هناك فرق بين المنهي عنه والمأذون فيه من جهة الصحة والفساد (307).
٧. لأنه طلاق منهي عنه، فلا يكون مشروعاً وغير المشروع لا يكون معتبراً في حق الحكم، كبيع الميتة ونكاح المحارم لما لم يكن مشروعاً، لم يكن معتبراً في حق الحكم (308).
٨. الشارع إنما نهي عنه وحرمه لأنه ييغضه ولا يجب وقوعه، بل وقوعه مكروه إليه، وفي تصحيحه وتنفيذه ضد هذا المقصود (309).
٩. الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح المنهي عنه وسائر العقود، إذ لا تصح لأجل النهي ف كذلك الطلاق (310).
١٠. كل ما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام، فالحكم ببطان ما حرمه الله أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه، ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس كالحرام الممنوع منه (311).
١١. لأنه طلاق منع منه الشرع، فأفاد عدم جواز إيقاعه وعدم نفوذه وإلا لم يكن للمنع فائدة (312).
- مناقشة الجمهور للظاهرية وابن تيمية في استدلالهم على أن الطلاق في الحيض لا يقع:

(٣٠٦) زاد المعاد " 223/5، 224".

(٣٠٧) انظر: المرجع السابق " 223/5".

(٣٠٨) انظر: بدائع الصنائع " 94/3، 96".

(٣٠٩) انظر: زاد المعاد " 224/5".

(٣١٠) انظر: المرجع السابق .

(٣١١) انظر: فتح الباري " 440/9".

(٣١٢) انظر: المرجع السابق .

١. كون الطلاق في الحيض محرم لا يمنع ترتب أثره وحكمه عليه كالظهار، فإنه منكر من القول وزور وهو محرم بلا شك ويترتب أثره عليه وهو تحريم الزوجة إلى أن يكفر، وكذلك القذف محرم ويترتب عليه أثره من الحد ورد الشهادة، وكذا طلاق الهازل (313).

٢. قوله صلى الله عليه وسلم: «لم يرها شيئاً» لا يمكن الاستدلال به، للآتي (314):

أ) قال ابن عبد البر قوله صلى الله عليه وسلم: «ولم يرها شيئاً» منكر لم يقله غير أبي الزبير، وليس بحجة فيما يخالفه فيه مثله، فكيف بمن هو أثبت منه، وقال الخطابي: قال أهل الحديث: لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا، وقال البيهقي عن الشافعي: إن نافع أثبت من ابن الزبير، والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا، وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبت.

ب) قوله: «لم يرها شيئاً» أي مستقيماً، لكونها لم تقع على السنة.

ج) قوله: «لم يرها شيئاً» أي تحرم معه المراجعة.

د) قوله: «لم يرها شيئاً» أي شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في الاختيار، وإن كان لازماً له مع الكراهة.

هـ) قوله «لم يرها شيئاً» أي أنه لم يعد لها شيئاً صواباً غير خطأ، بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه، لأنه أمره بالمراجعة، ولو كان طلقها طاهراً لم يؤمر بذلك، فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه: لم يصنع شيئاً، أي لم يصنع شيئاً صواباً.

3. القياس على النكاح المحرم لا يصح وذلك (315):

(٣١٣) انظر: زاد المعاد " 231/5، 232".

(٣١٤) فتح الباري " 439/9".

(٣١٥) زاد المعاد " 232/5، 233".

• لأن النكاح عقد يتضمن حل الزوجة وملك بضعتها، فلا يكون إلا على الوجه المأذون فيه شرعاً، لأن الأصل في الأبضاع التحريم، بخلاف الطلاق فإنه إسقاط لحق الزوج وإزالة لملكه، وذلك لا يتوقف على كون السبب المزيل مأذوناً فيه شرعاً، كما يزول ملكه عن العين بالإتلاف المحرم، وبالإقرار الكاذب، وبالتبرع المحرم، كهبتها لمن يعلم أنه يستعين بها على المعاصي والآثام.

• إن النكاح نعمة فلا تُستباح بالمحرمات، وإزالته وخروج البضع عن ملكه نقمة فيجوز أن يكون سببها محرماً.

• إن الفروج يُحتاط لها، والاحتياط يقتضي وقوع الطلاق وتحديد الرجعة والعقد.

• لقد عهدنا أن النكاح لا يُدخل فيه إلا بالتشديد والتأكيد من الإيجاب والقبول والولي والشاهدين ورضا الزوجة، ولا يحتاج الخروج منه إلى شيء من ذلك، بل يُدخل فيه بالعزيمة ويُخرج منه بالشبهة⁽³¹⁶⁾، كما أن الطلاق أوسع حكماً وأقوى نفوذاً، لوقوعه مباشرة وسراية، ومعجلاً ومؤجلاً⁽³¹⁷⁾ فلا يصح قياسه على النكاح.

٤. إن أمره صلى الله عليه وسلم بالرجعة، ثم تأخير الطلاق إلى الطهر الأول أو الثاني لفائدة، تتمثل في التالي⁽³¹⁸⁾:

• لئلا تصير الرجعة لغرض الطلاق.

• عقوبة له وتوبة من معصية باستدراك جنائته.

⁽³¹⁶⁾ زاد المعاد "232/5، 233".

⁽³¹⁷⁾ انظر: الحاوي "387/12".

⁽³¹⁸⁾ انظر: شرح النووي لصحيح مسلم "60/10، 61".

• ليطول مقامه معها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها.

٥. النهي عن الطلاق في الحيض لا يوجب الفساد، لأن النهي إن كان لمعنى لا يعود إلى المنهي عنه لم يكن موجباً للفساد، كالنهي عن البيع عند نداء الجمعة، والنهي عن الطلاق في الحيض هو لأجل تطويل العدة، فلا يوجب بطلان الطلاق (319).

٦. الأدلة العقلية لا تنهض مع التنصيص على صريح الأمر بالرجعة، فإنها فرع وقوع الطلاق، على تصريح صاحب القصة بأنها حسبت عليه تطبيقه، والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار (320).

والراجع -والله تعالى أعلم- هو ما ذهب إليه ابن تيمية من أن الطلاق في الحيض لا يقع وذلك:

١. ورد الحديث صريحاً في عدم اعتبار الطلاق في الحيض بقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس ذلك بشيء»، وفي رواية أخرى: فرد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلقها وهي طاهر (321).

لو كان الطلاق الذي أوقعه ابن عمر رضى الله عنه على امرأته حال الحيض واقعاً لم يكن هنالك داعٍ لأن يعيدها إلى عصمته ثم يطلقها؟

3. إن قيل: هناك تعارض ظاهر بين الروايات، فقول ابن عمر رضى الله عنه: «إنها احتسبت عليه بتطبيقه» يتعارض مع قوله: «لم يرها شيئاً» لأنه لو جعل الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه أن ابن عمر رضى الله عنه خالف ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة بخصوصها، وكيف يُظن به

(٣١٩) انظر: الحاوي "387/12".

(٣٢٠) انظر: فتح الباري "440/9".

(٣٢١) أخرجه سعيد بن منصور: كتاب الطلاق، باب الرجل يطلق امرأته وهي حائض

"357/1" "1546".

ذلك مع اهتمامه واهتمام أبيه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليفعل ما يأمره به؟ وإن جعل الضمير لابن عمر رضى الله عنه لزم منه التناقض في القصة الواحدة؟ فيفتقر إلى الترجيح، ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والأحفظ أولى من مقابله عند تعذر الجمع⁽³²²⁾، فيقال: لكن يبقى التساؤل لماذا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ابن عمر برجعة امرأته ثم أرشده إلى الطريقة المناسبة في تطليقها إن كان الطلاق قد وقع في المرة الأولى؟ هذا التساؤل يبقى من غير جواب شافٍ؟

٤. والظاهر أنه لما لم يقع الطلاق أمره صلى الله عليه وسلم بردها ولذلك قال: «ليس ذلك بشيء»، وبين له كيفية إيقاع الطلاق على وجه الصحة، ولم يسأله إن كان له بقية من الطلاق أو لا.

٥. رواية: «لم يرها شيئاً» لم ينفرد بها أبو الزبير، فقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض، قال ابن عمر رضى الله عنه: لا يعتد لذلك⁽³²³⁾.

٦. لفظ المراجعة يمكن حمله على غير المعنى الشرعي لوروده في بعض الروايات بلفظ الرد.

٧. كما هو معلوم أن الحيض له تأثيرات فسيولوجية على المرأة فتكون في توتر أيام حيضها، فمعاملتها بقسوة بإيقاع الطلاق عليها ربما يكون فيه بعض الظلم، فرفعه الشارع بعدم صحة الطلاق في الحيض.

المطلب الرابع

^(٣٢٢) انظر: فتح الباري "439/9، 440".

^(٣٢٣) أخرجه ابن حزم بإسناده في المحلى "163/10"، قال ابن حجر: أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح، فتح الباري "439/9"، كما قال في التلخيص الحبير: أخرجه محمد بن عبد السلام الحشني عن بندار عنه، وإسناده صحيح "206/3".

حكم الوطء زمن التعليق

قال الجمهور "الشافعية"⁽³²⁴⁾ والحنابلة⁽³²⁵⁾: "لا يحرم الوطء قبل وجود الشرط ووقوع الطلاق.

وذلك:

١. عن ابن عباس رضى الله عنه في رجل قال لامرأته هي طالق إلى سنة، قال: هي امرأته يستمتع منها إلى سنة» (326).

٢. وعن الشعبي في رجل قال لامرأته: أنت طالق إذا جاء رمضان، قال: هي امرأته يوم طلقها حتى يجيء رمضان» (327).

٣. لأنه نكاح صحيح لم يقع فيه طلاق ولا غيره من أسباب التحريم، فحل له الوطء فيه، كما لو قال: إن طلقتك فأنت طالق (328).

وقال المالكية⁽³²⁹⁾: إن كان الحلف أو التعليق بصيغة البر المطلق⁽³³⁰⁾ كقوله: «إن دخلت الدار فأنت

طالق»، لم يمنع الزوج من الوطء، وإن كان بصيغة الحنث المطلق⁽³³¹⁾، كقوله: إن لم تدخل الدار فأنت

طالق⁽³³²⁾، لم يقع الطلاق لكن يمنع الزوج من الوطء، وفي قول لم يُمنع. وذلك:

(٣٢٤) فتح العزيز "60/9".

(٣٢٥) المغني ومعه الشرح الكبير "349/8، 388".

(٣٢٦) أخرجه البيهقي: كتاب الخلع والطلاق، باب الطلاق بالوقت والفعل "356/7".

(٣٢٧) المرجع السابق .

(٣٢٨) المغني ومعه الشرح الكبير "350/8، 388".

(٣٢٩) الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي "396/2، 397"، الخرشني "63/4"، التاج والإكليل 270/3، 271، "78/4، 80".

(٣٣٠) سمي بصيغة البر لأن الحالف به على البراءة الأصلية حتى يفعل المحلوف به، الشرح الكبير "الدردير" "131/2".

(٣٣١) سمي بصيغة الحنث لأن الحالف به على حنث حتى يفعل المحلوف عليه، المرجع السابق

"132/2".

١. لأن سبب تحريمها عليه وهو الحنث متحقق في الحال، وإنما الشرع جعل له رفع هذا السبب بالبر، ولم يرفعه، وإذا لم يترتب على السبب زوال العصمة فلا أقل من منع الوطء⁽³³³⁾.

٢. لأن الحنث يحصل بترك الفعل هنا، والأصل في الفعل العدم⁽³³⁴⁾.

رد الجمهور على المالكية:

هذا الأصل لم يقتضِ وقوع الطلاق، فلم يقتضِ حكمه، ولو وقع الطلاق بعد وطئه لم يضر، كما لو طلقها ناجزاً⁽³³⁵⁾.

والراجح -والله تعالى أعلم- قول الجمهور بأن له الوطء لبقاء الزوجية، وكذا عند قوله: إن لم تدخل الدار فأنت طالق، لاتفاق المالكية مع الجمهور على التراخي وعدم وقوع الطلاق.

المبحث الثالث

التعليق بالملك

هو: تعليق طلاق المرأة على ما لو تزوجها مستقبلاً، مثل: أن يقول لأجنبية: إن تزوجتك فأنت طالق، أو إن تزوجت فلانة فهي طالق.

حكمه:

اختلف العلماء في ذلك على فريقين:

(٣٣٢) تقدم في "ص282" دخول النفي على أدوات الشرط أنها تفيد الفور، ماعداً "إن" فإنها على التراخي، واختلف في "إذا" وهي عند صاحب أبي حنيفة والشافعية والحنابلة للفور، وقال أبو حنيفة للتراخي، انظر: بدائع الصنائع "131/3"، الحاوي "74/13، 75"، فتح العزيز "81/9، 82"، المغني "354/8".

(٣٣٣) الذخيرة "40/4".

(٣٣٤) الشرح الكبير "مع المغني" "388/8".

(٣٣٥) المغني ومعه الشرح الكبير "388، 350/8".

الفريق الأول: الشافعية⁽³³⁶⁾ والحنابلة⁽³³⁷⁾، قالوا: لا يصح هذا التعليق، ولا يقع الطلاق إن تزوجها.
 الفريق الثاني: الحنفية⁽³³⁸⁾ والمالكية⁽³³⁹⁾، قالوا: يصح هذا التعليق، ولو تزوجها بعد ذلك وقع الطلاق.
 وللمالكية رواية أخرى⁽³⁴⁰⁾: إن عيّرت الجهة "بأن عين قبيلة أو امرأة" يصح التعليق، وإن لم يعيّن لم يصح التعليق.

أدلة "الشافعية والحنابلة" القائلين بالمنع:

أولاً: من القرآن:

قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ " "الأحزاب: 49".

وجه الدلالة: إنه تعالى شرط أن يكون الطلاق بعد النكاح، فلم يجوز أن يكون الطلاق قبل النكاح⁽³⁴¹⁾.

ثانياً: من الأحاديث:

١. قال صلى الله عليه وسلم: «لا نذر لابن آدم لما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك»⁽³⁴²⁾.

٢. قال صلى الله عليه وسلم: «لا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك»⁽³⁴³⁾.

⁽³³⁶⁾ الحاوي "280/12"، فتح العزيز "574/8".

⁽³³⁷⁾ زاد المعاد "217/5".

⁽³³⁸⁾ الهداية "مع فتح القدير" "114/4"، تبين الحقائق "231/2".

⁽³³⁹⁾ المدونة الكبرى "303/2"، الشرح الكبير "دردير" "370/2"، التاج والإكليل "مع مواهب الجليل" "48/4".

⁽³⁴⁰⁾ المدونة الكبرى "122/2، 123"، التاج والإكليل "مع مواهب الجليل" "49/4".

⁽³⁴¹⁾ الحاوي "281/12"، انظر: تبين الحقائق "232/2".

⁽³⁴²⁾ أخرجه الترمذي واللفظ له: كتاب الطلاق، باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح "ص368".

⁽³⁴³⁾ "1183"، وقال: حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وأخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب في الطلاق قبل النكاح "ص349" "2190"، وأخرجه ابن ماجه مختصراً: كتاب الطلاق، باب لا طلاق قبل نكاح "ص304" "2047".

٣. عن معاذ بن جبل قال: قال صلى الله عليه وسلم: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك» (344).

٤. عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا طلاق قبل نكاح» (345).

٥. روي عن علي مرفوعاً قال: حفظت لكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث: «لا طلاق إلا من بعد نكاح، ولا عتاق إلا من بعد ملك، ولا يتم بعد احتلام، ولا وفاء لنذر في معصية، ولا صمت يوم إلى الليل، ولا وصال بالصيام» (346).

وجه الدلالة من الأحاديث: إن المقصود، هو التعليق لا التنجيز؛ لأنه مما لا يشكل (347).

ثالثاً: من الآثار:

١. عن ابن عباس رضي الله عنه قال: جعل الله الطلاق بعد النكاح (348).

٢. عن علي حينما سأله رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، فقال علي: «ليس بشيء» (349).

(٣٤٣) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطلاق، باب لا طلاق قبل نكاح "ص304" "2048".
(٣٤٤) أخرجه البيهقي كتاب الخلع والطلاق، باب الطلاق قبل النكاح "320/7"، وعبد الرزاق: كتاب الطلاق، باب الطلاق قبل النكاح "417/6" "11455"، قال ابن حجر رجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاووس ومعاذ، فتح الباري "476/9"، انظر: التلخيص الحبير "211/3"، وقال الهيتمي: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات إلا أن طاووساً لم يلق معاذ بن جبل، مجمع الزوائد "337/4".
(٣٤٥) أخرجه البزار: كتاب الطلاق، باب لا طلاق قبل النكاح "كشف الأستار عن زوائد البزار" "192/2" "1499" واللفظ له، قال الهيتمي: رواه الطبراني في الأوسط وهذا لفظه، والبزار بنحوه، ورجال البزار رجال الصحيح، مجمع الزوائد "337/4"، وأخرجه بلفظ آخر البيهقي: كتاب الخلع والطلاق، باب الطلاق قبل النكاح "319/7"، والحاكم كتاب الطلاق، باب لا طلاق لمن لا يملك "205/2" وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه "204/2".
(٣٤٦) أخرجه الطحاوي في: مشكل الآثار: باب بيان مشكل ما روي لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا عتاق إلا من بعد ملك "280/1"، وعبد الرزاق: كتاب الطلاق، باب الطلاق قبل النكاح "416/6" "11450".
(٣٤٧) انظر: بدائع الصنائع "132/3".
(٣٤٨) أخرجه البخاري تعليقاً: كتاب الطلاق، باب لا طلاق قبل نكاح "472/9".

٣. عن عائشة قالت: «لا طلاق إلا بعد نكاح» (350).

٤. قال سمالك: إن النكاح عقدٌ تعقد والطلاق يحلها، فكيف يحل عقدة قبل أن تعقد (351).

وجه الدلالة من الآثار: هذه الآثار تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق الذي علق قبل النكاح أو الملك، لا يعمل بعد وقوعه (352).

رابعاً: من العقل:

١. لو قال لامرأة: إذا قدم فلان فأذني لوليك أن ينكحك، فقالت: إذا قدم فلان فقد أذنت لولبي في ذلك، أن فلاناً إذا قدم لم ينعقد التزويج حتى تنشئ عقداً جديداً (353)، فكذلك الطلاق.

٢. من قال لامرأته: إن طلقتك فقد راجعتك، فطلقها لم تكن مرتجعة، فكذلك الطلاق (354).

٣. من باع سلعة لا يملكها ثم دخلت في ملكه، كالطير في الهواء، ثم ملكه، لم يلزم ذلك البيع (355) فكذلك الطلاق.

(٣٤٩) أخرجه عبد الرزاق: كتاب الطلاق، باب الطلاق قبل النكاح "417/6" "11454"، قال ابن حجر: ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من علي، فتح الباري "474/9".

(٣٥٠) أخرجه الطحاوي في: مشكل الآثار: باب بيان مشكل ما روي لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا عتاق إلا من بعد ملك "281/1"، وابن أبي شيبه: كتاب الطلاق، باب الرجل يقول: يوم أتزوج فلانة فهي طالق، من كان لا يراه شيئاً "63/4" "17818"، قال ابن حجر: قال البيهقي في الخلافيات: قال البخاري: أصبح شيء فيه وأشهره حديث عمرو ابن شعيب، وحديث الزهري عن عروة عن عائشة، التلخيص الحبير "211/3".

(٣٥١) ذكره عبد الرزاق في مصنفه "420/6" "11469"، انظر: فتح الباري "479/9".

(٣٥٢) انظر: فتح الباري "479/9".

(٣٥٣) انظر: فتح الباري "479/9".

(٣٥٤) انظر: فتح الباري "479/9"، تبين الحقائق "233/2".

(٣٥٥) انظر: فتح الباري "479/9"، تبين الحقائق "233/2".

٤. لأنه لا يملك التنجيز لعدم المحل، فلا يملك التعليق بالملك، كما لا يملك التعليق بغيره من الشروط، وهذا لأن المحل شرط للطلاق، كالأهلية، فكما لا يجوز التعليق من غير الأهل بالأهلية، كالصبي يقول: إذا بلغت فامرأتي طالق، فكذا في غير المحل (356).

5. الولاية على المحل شرط لوقوع الطلاق، والتعليق هنا إنشاء تصرف في محل لا ولاية له عليه، كتعليق البالغ طلاق الأجنبية الحاصل بغير الملك، فلا يصح، كما لو قال لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق، فدخلت وهي زوجته، لم تطلق بغير خلاف (357).

اعترض على هذه الأدلة:

١. قوله صلى الله عليه وسلم: «لا طلاق قبل نكاح» وباقي الأحاديث تُحمل على نفي التنجيز، كمن لم يتزوج أصلاً، فإذا قيل له مثلاً: تزوج فلانة فقال: هي طالق البتة لم يقع، أو على مَنْ يقول: امرأة فلان طالق، وقد روي أن في الجاهلية كان الرجل يطلق أجنبية ويعتقد حرمتها فأبطل الحديث ذلك (358).
٢. إن هذا ليس تطليقاً في الحال، بل هو تطليق عند الشرط، على معنى أنه عُلِمَ على الانطلاق عند الشرط، فيستدعي قيام الملك عنده، لا في الحال، والملك موجود عند الشرط (359)، ولهذا لا يُكره في حالة الحيض التعليق، ولو كان إيقاعاً لكره، فإذا لم يكن طلاقاً للحال فلا يُشترط له المحل (360).

أجيب على ذلك:

(٣٥٦) انظر: تبين الحقائق "232/2".

(٣٥٧) انظر: فتح العزيز "574/8، 575"، زاد المعاد "217/5".

(٣٥٨) انظر: بدائع الصنائع "132/3"، فتح القدير "116/4، 117"، فتح الباري "479/9".

(٣٥٩) بدائع الصنائع "132/3".

(٣٦٠) تبين الحقائق "232/2".

١. حمل الأحاديث على ذلك التأويل ليس بشيء؛ لأن كل واحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح، فلا يبقى في الأخبار فائدة، بخلاف ما إذا حملناه على ظاهره فإن فيه فائدة وهو الإعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد، فيما لو علق الطلاق قبل العقد (361).

٢. إن كانت تلك الأحاديث تحتل التنجيز فإنها تحتل التعليق أيضاً، فتُحمل على عموم الأمرين، فلا طلاق واقع، ولا معقود، لكن قد ورد الحديث في ألفاظ أخرى وبطرق أخرى تدل على أن المقصود التعليق (362)، من ذلك: عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة هي طالق، فقال: «طَلَّقَ ما لا يملك» (363)، وعن زيد بن علي: أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أُمِّي عرضت عليّ قرابة لها أتزوجها، فقلت: هي طالق ثلاثاً إن تزوجتها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هل كان قبل ذلك من ملك؟» قال: لا، قال: «لا بأس فتزوجها» (364).

٣. هذا الطلاق معلق بالصفة قبل النكاح، فلم يصح وقوعه في النكاح، كما إذا قال لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم

(٣٦١) انظر: بدائع الصنائع "132/3"، فتح الباري "479/9".

(٣٦٢) انظر: الحاوي "283/12".

(٣٦٣) أخرجه الدارقطني كتاب الطلاق "16/4" "47"، قال أبو الطيب آبادي: قال صاحب التنقيح: حديث باطل، وأبو خالد الواسطي هو عمرو بن خالد، وهو وضاع، وقال أحمد ويحيى: هو كذاب، التعليق المغني على الدارقطني "16/4".

(٣٦٤) أخرجه الدارقطني كتاب الطلاق "19/4"، "20" "52" قال أبو الطيب آبادي: قال ابن حجر: إسناده ضعيف، التعليق المغني على الدارقطني "16/4"، انظر: طرقه في التلخيص الحبير "211/3".

دخلت بعد أن تزوجها، أو قال لها: إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق، ثم جاء رأس الشهر بعد أن تزوجها، لم تطلق (365).

أدلة "الحنفية والمالكية" القائلين بالوقوع وصحة التعليق:

أولاً: من القرآن:

١. قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " "المائدة: 1".

وجه الدلالة: التعليق عقد التزيمه بقوله: وربطه بنيته، وعلقه بشرطه، فإن وجد الشرط نفذ (366).

٢. قوله تعالى: " يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ " "الإنسان: 7".

وجه الدلالة: يجب الوفاء بالنذر مع أن فيه التزام لما لا يملكه وكذلك ههنا.

٣. قوله تعالى: " وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ " "التوبة: 75".

وجه الدلالة: أوجب الله تعالى عليهم إذا آتاهم من فضله أن يفعلوا فيه ما وعدوه (367).

ثانياً: من الآثار:

١. عن ابن مسعود أنه قال، فيمن قال إن تزوجت فلانة فهي طالق، قال: لا، بانك منك امرأتك» (368).

(٣٦٥) انظر: الحاوي " 283/12".

(٣٦٦) فتح الباري " 479/9".

(٣٦٧) انظر: مشكل الآثار " 286/1".

(٣٦٨) أخرجه الطحاوي في: مشكل الآثار: باب بيان مشكل ما روي لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا عتاق إلا من بعد ملك " 283/1".

٢. قال عمر رضى الله عنه في رجل قال: يوم أنكح فلانة أو إن نكحت فلانة فهي عليّ كظهر أمي، قال: إن نكحتها فلا تقرها حتى تكفر» (369).

ثالثاً: من المعقول:

١. إنه أضاف الطلاق إلى النكاح، فوجب أن يلزمه كما لو تقدم عقد النكاح (370)، فالمعلق بالشرط كالمنجز عند وجود الشرط (371).

٢. إن التعليق بالشرط يمين، فلا تتوقف صحته على وجود محل الملك، كاليمين بالله، وهذا لأن اليمين تصرف من الخالف في ذمة نفسه، لأنه يوجب البر على نفسه، والمحلوف به ليس بطلاق، لأنه لا يكون طلاقاً إلا بعد الوصول إلى المحل، وما لم يصل فهو يمين، والمحلوف به سيصير طلاقاً عند وجود الشرط بوصوله إلى المحل (372).

٣. القياس على الوقف والوصية، حيث يصحان بالغرر والجهالة، كأن يوصي بحمل، أو بأحد عبيده، ولا يراعى فيهما الملك حين الوقف أو الوصية كأن يوصي بثلث ماله ولا مال له حين الوصية ثم يصير ذا

(٣٦٩) أخرجه الطحاوي في: مشكل الآثار: باب بيان مشكل ما روي لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا عتاق إلا من بعد ملك "282/1" واللفظ له، وأخرجه ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق، باب من كان يوقعه عليه ويلزمه الطلاق إذا وقت "65/4" "17843"، وعبد الرزاق في مصنفه: كتاب الطلاق، باب الظهار قبل النكاح "435/6" "436" "11550"، قال ابن حجر: من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم، والعمري ضعيف، والقاسم لم يدرك عمر، فتح الباري "478/9".

(٣٧٠) المنتقى "115/4".

(٣٧١) البحر الرائق "292/3".

(٣٧٢) انظر: تبين الحقائق "232/2".

مال، وكذا يصح الطلاق بالغرر والجهالة، كأن يقول إن قدم زيد فأنت طالق، أو يقول: إحدى نسائي طالق، فيصح الطلاق في غير ملك إن أضافه إلى الملك⁽³⁷³⁾.

٤. القياس على الوكالة فلو وكل رجلاً بابتياح رقبة للكفارة وإعتاقها منه، جاز ذلك، وهذا قبل أن يملكها⁽³⁷⁴⁾، فكذلك ههنا.

٥. هذا تعليق لما يصح تعليقه، كالعتق والوكالة والإبراء⁽³⁷⁵⁾.

٦. قياساً على العتق حيث إن الطلاق مبني على السراية، وكذلك العتق، ويصح قوله: اعتق عبدك عني، فأعتقه، فيقع عن المتكلم، فوقع العتق على غير ملك، وكما لو قال: كل ولد مملوكي هذه فهو حر، فتحمل بعد ذلك بأولاد لم تلدهم، أنهم يعتقون عليه، وقد كان في ذلك الوقت غير مالك لهم، لأنهم لم يكونوا خلقوا يومئذ⁽³⁷⁶⁾، فكذلك الطلاق.

٧. الطلاق المعلق هنا هو طلاق تأخر عمله إلى وجود الشرط كالبيع بشرط الخيار⁽³⁷⁷⁾.

الرد على استدلال هذا الفريق القائل بوقوع الطلاق:

١. استنكر ابن عباس رضي الله عنه ما ورد عن ابن مسعود فقال: ما قالها ابن مسعود، وإن يكن قالها فزلة من عالم، في الرجل يقول إن تزوجت فلانة فهي طالق، قال الله عز وجل: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

⁽³⁷³⁾ انظر: مشكل الآثار " 285/1، الحاوي " 281/12.

⁽³⁷⁴⁾ انظر: مشكل الآثار " 285/1.

⁽³⁷⁵⁾ فتح القدير " 115/4، 116.

⁽³⁷⁶⁾ انظر: مشكل الآثار " 284/1، الحاوي " 281/12.

⁽³⁷⁷⁾ فتح القدير " 117/4.

إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ "الأحزاب: 49" ولم يقل: "إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن" (378).

٢. الطلاق ليس من العقود⁽³⁷⁹⁾ وإنما هو فسخ.

٣. النذر يتقرب به إلى الله تعالى، بخلاف الطلاق فإنه أبغض الحلال إلى الله⁽³⁸⁰⁾.

٤. الوصية تنفذ بعد الموت، ولو علق الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ⁽³⁸¹⁾.

٥. إن الطلاق حق ملك الزوج، قال صلى الله عليه وسلم: «إنما الطلاق لمن أخذ بالساق»⁽³⁸²⁾، فله أن ينجزه ويؤجله، وأن يعلقه بشرط، وأن يجعله بيد غيره، كما يتصرف المالك في ملكه، فإذا لم يكن زوجاً فأبي شيء ملك حتى يتصرف! (383).

٦. هناك فرق بين العتق والطلاق، فمن قال: لله علي عتق، لزمه، ولو قال: لله علي طلاق، كان لغواً⁽³⁸⁴⁾، ولأن العتق له قوة وسراية، ولا يعتمد نفوذ الملك، فإنه ينفذ في ملك الغير، ويصح أن يكون الملك سبباً لزواله، كما يزول ملكه بالعتق عن ذي رحمه المحرم بشرائه، وليس ملك البضع بالنكاح سبباً

⁽³⁷⁸⁾ أخرجه الحاكم: كتاب الطلاق، باب لا طلاق لمن لا يملك "205/2" وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأخرجه الطحاوي في: مشكل الآثار: باب بيان مشكل ما روي لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا عتاق إلا من بعد ملك "284/1"، والبيهقي: كتاب الخلع والطلاق، باب الطلاق قبل النكاح "320/7، 321"، وعبد الرزاق: كتاب الطلاق، باب الطلاق قبل النكاح "420/6" "11468"، قال الألباني: حسن، إرواء الغليل "161/7" "2080".

⁽³⁷⁹⁾ انظر: فتح الباري "479/9".

⁽³⁸⁰⁾ انظر: فتح الباري "479/9"، زاد المعاد "218/5".

⁽³⁸¹⁾ انظر: فتح الباري "479/9".

⁽³⁸²⁾ أخرجه ابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق العبد "ص309" "2081"، والبيهقي:

كتاب الخلع والطلاق، باب طلاق العبد بغير إذن سيده "360/7".

⁽³⁸³⁾ انظر: فتح الباري "479/9".

⁽³⁸⁴⁾ انظر: فتح الباري "479/9".

لإزالته البتة⁽³⁸⁵⁾، لأن النكاح شرع سبباً لثبوت الوصلة وانتظام المصالح، فلا يملك جعله سبباً لانقطاعها⁽³⁸⁶⁾.

والراجع -والله تعالى أعلم- هو مذهب الجمهور بعدم وقوع الطلاق المعلق على النكاح وذلك للآتي:

١. إن المرأة حين الطلاق المعلق أجنبية، والمتجدد هو نكاحها، والنكاح لا يكون طلاقاً، وتحدد الصفة لا يجعله متكلاً بالطلاق عند وجودها، بل هو عند وجودها مختار للنكاح غير مريد للطلاق⁽³⁸⁷⁾.
٢. لأنه يضاد المقصود من النكاح وهو التوالد⁽³⁸⁸⁾.
٣. إن الفرقة في النكاح لا يصح وقوعها بلفظ متقدم، كالفسخ⁽³⁸⁹⁾.
٤. لا يصح القياس على الوصية، لأن عقد الوصية إيجاب وقبول، وعقد الإيجاب والقبول يصح في غير الملك كالسلم، وعقد الطلاق تنفير، وعقد التنفير لا يصح إلا في ملك، كبيع مال الغير بغير إذنه⁽³⁹⁰⁾.

الخاتمة

وبعد استعراض أحكام الطلاق المعلق بوجه عام، فقد خلصت إلى النتائج التالية:

⁽³⁸⁵⁾ انظر: زاد المعاد "217/5، 218".

⁽³⁸⁶⁾ فتح القدير "116/4".

⁽³⁸⁷⁾ انظر: زاد المعاد "217/5".

⁽³⁸⁸⁾ انظر: تبين الحقائق "232/2".

⁽³⁸⁹⁾ انظر: الحاوي "285/12".

⁽³⁹⁰⁾ انظر: الحاوي "285/12".

١. صيغة تعليق الطلاق من الصيغ الشائعة الاستعمال عند عامة الناس، وقد استعملها الصحابة فعن عروة بن الزبير قال: ضرب الزبير أسماء بنت أبي بكر، فصاحت بعبد الله بن الزبير، فأقبل، فلما رآه قال: أمك طالق إن دخلت، فقال له عبد الله: أتجعل أمي عرضة ليمينك، فاقتحم عليه فخلصها، فبانت منه (391)، وقد وضع أسس أحكامها الرسول صلى الله عليه وسلم، فقال صلى الله عليه وسلم: «من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى، فلا حنث عليه» (392)، وقال صلى الله عليه وسلم: «لا نذر لابن آدم لما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك» (393)، وأفقي فيها الصحابة والتابعون، فقد سئل ابن عمر عن رجل طلق امرأته البتة إن خرجت، فقال ابن عمر: «إن خرجت فقد بنت منه وإن لم تخرج فليس بشيء» (394) وعن سعيد بن المسيب والحسن وعطاء أنهم قالوا: «إن بدأ بالطلاق أو آخر فهو أحق بشرطه» (395).

٢. أدوات التعليق هي أدوات الشرط.

٣. يتنوع الطلاق المعلق باعتبارات متعددة، كالآتي:

- بحسب زمن التعليق، يتنوع إلى التعليق على الماضي، وعلى المستقبل.
- بحسب المعلق عليه، يتنوع إلى الطلاق المعلق على شرط، والمعلق على صفة، والمعلق على الزمن.
- بحسب محل وقوعه، يتنوع إلى طلاق معلق في الملك، وطلاق معلق بالملك.

(٣٩١) قال الهيثمي: رواه الطبراني وفيه عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو ضعيف، مجمع الزوائد "341/4، 342".

(٣٩٢) سبق تخريجه .

(٣٩٣) سبق تخريجه .

(٣٩٤) تقدم تخريجه عن البخاري .

(٣٩٥) تقدم تخريجه عن البخاري تعليقاً.

٤. يمين الطلاق هو الطلاق المعلق على شرط، باتفاق بين المذاهب الأربعة، وكذا الطلاق المعلق على زمن عند الحنفية.
٥. يمكن التحلل من يمين الطلاق بالكفارة إن قصد المتكلم الحث أو المنع، في الراجح من أقوال العلماء وهو قول ابن تيمية.
٦. صيغة التعليق على مشيئة الله تعالى في قوله: أنت طالق إن شاء الله، هي صيغة الاستثناء العرفي.
٧. الاستثناء العرفي يقطع حكم اليمين بالله تعالى إجماعاً، والراجح أنه يقطع حكم الطلاق إن كان الطلاق بصيغة اليمين.
٨. الطلاق في الحيض، طلاق بدعي محرم، ولا يقع في الراجح من أقوال العلماء.
٩. لا يقع الطلاق في حال تعليق طلاق المرأة على نكاحها، بنكاحها، في الراجح من أقوال العلماء.

فهرس المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. الأصبحي، مالك بن أنس، المدونة الكبرى "مع مقدمات ابن رشد"، دار الفكر.
٣. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل، ط2، 1405هـ، المكتب الإسلامي.
٤. الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، 2009 م، القاهرة - دار الطلائع، جدة - مكتبة الساعي.
٥. البابري، محمد بن محمود، العناية "مع فتح القدير"، ط2، 1397هـ، دار الفكر.
٦. الباجي، سليمان بن خلف الأندلسي، المنتقى شرح الموطأ، دار الفكر العربي.

٧. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح "مع فتح الباري" تخريج أحاديثه: الشيخ ابن باز، تعليق: علي الشبل، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1421 هـ، الرياض، دار السلام.
٨. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء، التهذيب "في فقه الإمام الشافعي" تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط1، 1418 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩. البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، تعليق هلال مصيلحي، الرياض، مكتبة النصر الحديثة.
١٠. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، ط1، 1356 هـ، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
١١. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي "الجامع الصحيح" تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر.
١٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد السلام، مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن محمد النجدي وابنه محمد، مكتبة ابن تيمية.
١٣. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري، الكشف والبيان في تفسير القرآن "تفسير الثعلبي"، دراسة وتحقيق: أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: أ. نظير الساعدي، ط1، 1422 هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
١٤. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، 1416 هـ/1995 م، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٥. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرك، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٦. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، المحلى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار التراث.
١٧. الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير، المسند، تحقيق: الشيخ: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
١٨. الخرساني، سعيد بن منصور بن شعبة، سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، 1405هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٩. الخرشي، محمد بن عبد الله بن علي، الشرح الصغير "الخرشي على مختصر خليل"، دار الفكر.
٢٠. الدار قطني، علي بن عمر، سنن الدار قطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني، 1386هـ، القاهرة، دار المحاسن.
٢١. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن بھرام، سنن الدارمي، عناية: محمد دھمان، دار إحياء السنة النبوية، يطلب من دار الكتب العلمية.
٢٢. الدسوقي، الشيخ محمد بن أحمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر.
٢٣. الراجحي، د. عبده، التطبيق النحوي، 1408 هـ، بيروت، دار النهضة العربية.
٢٤. الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني، فتح العزيز، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط1، 1417هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط6، 1402هـ، بيروت، دار المعرفة.
٢٦. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، مقدمات ابن رشد "مع المدونة الكبرى"، دار الفكر.

٢٧. الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد، نهاية المحتاج، دار الفكر.
٢٨. الزبيدي، أبو الفيض محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة.
٢٩. الزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، ط2، المجلس العلمي، القاهرة.
٣٠. السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق: محمد الخالدي، ط1، 1422هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
٣١. السرخسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، 1406هـ.
٣٢. السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، ابن الهمام، فتح القدير، الطبعة الثانية: 1397م/1977هـ، دار الفكر.
٣٣. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، الأم، ط1، 1400هـ، بيروت، دار الفكر.
٣٤. الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج، دار الفكر.
٣٥. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، 1405هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، توزيع: مكة، دار الباز.
٣٦. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، ط1، 1402هـ، بيروت، دار الفكر.
٣٧. الشيباني، الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، بيروت، دار صادر.

٣٨. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي العبسي، المصنف في الأحاديث والآثار تقديم: كمال الحوت، ط1، 1409هـ، دار التاج، بيروت.
٣٩. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، 1403هـ، بيروت، المكتب الإسلامي.
٤٠. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، مشكل الآثار، ط1، بيروت، دار صادر.
٤١. ابن عابدين، محمد أمين، رد المختار "حاشية ابن عابدين"، ط2، 1386هـ، دار الفكر، 1399هـ.
٤٢. العبدري، محمد بن يوسف، المواق، التاج والإكليل "مع مواهب الجليل"، ط2، 1398هـ/1978م.
٤٣. العدوي، أبو البركات أحمد بن محمد الدردير، الشرح الكبير "مع حاشية الدسوقي"، دار الفكر.
٤٤. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة.
٤٥. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، التلخيص الحبير، تصحيح: السيد عبد الله هاشم اليماني، 1384هـ.
٤٦. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تخريج أحاديثه: الشيخ ابن باز، تعليق: علي الشبل، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1421هـ، الرياض، دار السلام.
٤٧. العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، التعليق المغني على الدراطيني "في ذيل سنن الدارطيني"، القاهرة، دار المحاسن.
٤٨. العيني، أبو محمد محمود بن أحمد، البناية في شرح الهداية، ط1، 1400هـ، دار الفكر.

٤٩. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، 1399هـ/1979م، بيروت، دار الفكر.
٥٠. الفارسي، علاء الدين علي بن بلبان، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، تقديم: كمال يوسف الحوت، ط1، 1407هـ، بيروت - دار الكتب العلمية، مكة - دار الباز.
٥١. الفضلي، د. عبد الهادي، مختصر النحو، ط7، 1400هـ، جدة، دار الشروق.
٥٢. الفيومي، أحمد بن محمد المقرئ، المصباح المنير، ط1، 1414هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
٥٣. ابن قدامة، أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد المقدسي، الشرح الكبير "مع المغني"، بيروت، دار الكتاب العربي.
٥٤. ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله المقدسي، الكافي، ط1، 1423هـ، بيروت، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم.
٥٥. ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله المقدسي، المغني "مع الشرح الكبير"، طبعة جديدة بالأوفست بعناية جماعة من علماء الهند 1392هـ/1972م.
٥٦. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحقيق: محمد أبو خبزة، ط1، 1994م، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
٥٧. القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، ط1، 1422هـ، بيروت، دار ابن حزم.
٥٨. القشيري، الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم مع شرحه للنووي، ط2، 1392هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٥٩. القنوجي، أبو الطيب صديق بن حسن الحسيني، الروضة الندية شرح الدرر البهية، 1398 هـ بيروت، دار المعرفة.
٦٠. ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، ط5، 1412 هـ، بيروت - مؤسسة الرسالة، الكويت - مكتبة المنار الإسلامية.
٦١. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي "ملك العلماء"، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، 1406 هـ/1986 م، بيروت، دار الكتب العلمية.
٦٢. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير، تحقيق: الشيخ علي معوض، الشيخ عادل عبد الموجود، ط1، 1424 هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
٦٣. المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، ط2، 1400 هـ/1980 م، دار إحياء التراث العربي.
٦٤. المرغيناني، برهان الدين علي بن أبي بكر، الهداية شرح بداية المبتدي "مع فتح القدير"، ط2، 1397 هـ/1977 م، دار الفكر.
٦٥. المغربي، أبو عبد الله محمد بن محمد الخطاب، مواهب الجليل، شرح مختصر خليل، ط2، 1398 هـ/1978 م.
٦٦. مغنية، د. حبيب يوسف، الوافي في النحو والصرف، ط2، 2004 م، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
٦٧. ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع، بيروت - دمشق، المكتب الإسلامي.

٦٨. ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق، ط2، دار المعرفة، بيروت.
٦٩. النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، ط1، طبعة مميزة، الرياض، مكتبة المعارف.
٧٠. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط2، 1405هـ، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.
٧١. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، شرح صحيح مسلم، ط2، 1392هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٧٢. الهيثمي، علي بن أبي بكر، كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، 1404هـ، بيروت، دار الرسالة.
٧٣. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 1406هـ، بيروت، مؤسسة المعارف.

محتويات البحث:

269.....	المقدمة.....
273.....	التمهيد.....
275	المبحث الأول: معنى التعليق وأنواعه وحكمه.....
275	المطلب الأول: معنى التعليق.....
275	المطلب الثاني: أنواع التعليق
276	المطلب الثالث: حكم تعليق الطلاق
281	المبحث الثاني: التعليق بعد عقد النكاح "التعليق في الملك"
281	المطلب الأول: التعليق على الشرط.....
314	المطلب الثاني: التعليق على الزمن
320	المطلب الثالث: التعليق بالصفة
337	المطلب الرابع: حكم الوطاء زمن التعليق.....
340.....	المبحث الثالث: التعليق بالملك.....
351	الخاتمة.....
353	فهرس المصادر والمراجع.....